

Distr.
GENERAL

E/1997/INF/1
7 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الاقتصاد العالمي في مطلع سنة ١٩٩٧

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٨-١	مقدمة
٥	٣٣-٩	أولا - نمو منتشر وإن كان بطيئا، في بلدان الاقتصادات المتقدمة النمو .
٧	١٨-١٥	ألف - أمريكا الشمالية: نمو متوسط مصحوب بتضخم منخفض .
٨	٢٠-١٩	باء - اليابان: حدوث بعض الانتعاش في نهاية الأمر
٨	٢٧-٢١	جيم - أوروبا: نمو بطيء وتقارب الاقتصادات
١٠	٣٣-٢٨	دال - سياسة الاقتصاد الكلي: الشواغل المالية تحتل المقدمة ..
		ثانيا - خيبة الأمل في النمو في عدة بلدان ذات اقتصادات مارة بمرحلة
١١	٥٤-٣٤	انتقال
١٢	٣٩-٣٦	ألف - الحفاظ على الزخم في البلدان التي تنمو بسرعة
١٣	٤٤-٤٠	باء - هل سقطت بعض البلدان في مستنقع النمو البطيء؟ ..
١٤	٥١-٤٥	جيم - تأجيل تاريخ بدء الانتعاش الروسي
		دال - تحريك الاقتصاد في البلدان الأخرى برابطة الدول
١٦	٥٤-٥٢	المستقلة
١٧	٩٦-٥٥	ثالثا - نمو أكثر في بلدان نامية أكثر
١٩	٧٠-٦٠	ألف - النمو الاقتصادي الجديد في أفريقيا



المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٢	٧٧-٧١ باء - طريق التكيف/الانتعاش الذي سلكته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢٤	٩٦-٧٨ جيم - التماس معدل مستدام للنمو في آسيا
٢٤	٨٤-٨٠ ١ - سياسات الاعتدال في جنوب آسيا وشرقها
٢٥	٩١-٨٥ ٢ - "الهبوط الآمن" للصين
٢٧	٩٦-٩٢ ٣ - دعم النمو بسبب أسعار النفط في غربي آسيا
٢٨	١٢٠-٩٧ رابعا - البيئة الدولية المواتية للنمو الاقتصادي
٢٩	١٠٩-٩٨ ألف - مرحلة انتعاش نمو التجارة العالمية تتلاشى
٣٣	١٢٠-١١٠ باء - ازدهار التدفقات المالية إلى البلدان التي تتمتع بإمكانية الحصول عليها
٣٦ مرفق إحصائي

الجدول

٤ ١ - نمو الناتج العالمي، ١٩٩٧-١٩٨١
١٨ ٢ - عدد البلدان ذات الاقتصادات النامية التي بها ازدياد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والحصة من إجمالي السكان، حسب المنطقة أو مجموعة البلدان، ١٩٩٧-١٩٩١
٣٠ ٣ - نمو حجم واردات الاقتصادات المتقدمة النمو، ١٩٩٧-١٩٨٧

حالة الاقتصاد العالمي في مطلع سنة ١٩٩٧

مقدمة

١ - أخيراً، أخذ الاقتصاد العالمي في النمو بسرعة تماثل السرعة التي شهدتها الثمانينات من هذا القرن. وبانخفاض التضخم في معظم البلدان، قد يكون النمو أكثر استدامة أيضاً مما كان عليه حينذاك. إلا أن بلدانا كثيرة لم تشهد حتى الآن نمواً يكفي للمساعدة على تقليص الفقر والبطالة تقليصاً كافياً.

٢ - وشهدت البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي في سنة ١٩٩٦. كذلك، تباطأ معدل الانكماش الاقتصادي في رابطة الدول المستقلة، مما أسفر مرة أخرى عن انخفاض ضئيل في الناتج عموماً في البلدان المارة بمرحلة انتقال من نظام التخطيط المركزي إلى النظام السوقي (انظر الجدول رقم ١).

٣ - ويتنبأ للبلدان ذات الاقتصاد المتقدم النمو بالحفاظ على معدل نموها العام في سنة ١٩٩٧، بينما يتوقع للبلدان النامية أن تشهد زيادة ضئيلة أخرى. وفضلاً عن ذلك، يتوقع للبيانات المبلغ عنها رسمياً بصدد البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أن تُظهر في عام ١٩٩٧ ولأول مرة، زيادة ضئيلة في الناتج، رغم أن المعروف أن بيانات عدة بلدان ذات اقتصادات ضخمة تهون من مستوى النشاط الاقتصادي، وبالتالي ربما تكون الحالة الفعلية قد أخذت في التحسن بأسرع مما تظهره تلك البيانات.

٤ - وينتشر النمو الاقتصادي في عدد متزايد من البلدان ذات الاقتصاد المتقدم النمو وذات الاقتصاد النامي وذات الاقتصاد المار بمرحلة انتقال. وتبين التقديرات أنه اعتباراً من سنة ١٩٩٥ شهد أكثر من ١٠٠ بلداً من البلدان الـ ١٢٧ المختارة كعينة يجري رصدها بانتظام، زيادة في نصيب الفرد من الناتج، تزيد كثيراً عما شهدته أولى سنوات العقد التي سادها الانكماش (انظر الجدول رقم ١). وهذا يعكس قوى دافعة للنمو متولدة عن انتعاش من الانكماش في البلدان المتقدمة النمو (حتى ولو تعثر ذلك أحياناً)، وزيادة القدرة على التصرف بشأن القوى الدافعة للنمو في بعض البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، ويعكس بالنسبة للبلدان النامية، حوافز متولدة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية الدولية في السنوات الأخيرة، فضلاً عن نمو قوي للتجارة الدولية وبداية نمو تدفقات رأس المال الدولي في منتصف التسعينات من القرن العشرين، ناهيك عن تحسن الأحوال المناخية في إفريقيا في سنة ١٩٩٦. ويتنبأ لـ ١١٦ بلداً أن تبلغ في سنة ١٩٩٧، ما لم تستجد صدمات غير متوقعة، هذه العلامة القياسية الدنيا لنصيب الفرد المتعاضم من الناتج.

٥ - إلا أنه في حالات عدة يزيد نصيب الفرد من الناتج زيادة بطيئة ويفتقر إلى الدينامية -- وتقليص الفقر -- الذي يتولد عن معدلات الاستثمار المرتفعة، والتوسع في القدرات، وزيادة الإنتاجية زيادة سريعة وارتفاع العمالة. والواقع أن خطر التهميش لا يزال شديداً بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد

بالضرورة اعتماداً شديداً على الصادرات من السلع الأساسية في تحقيق حصائلها من العملات الأجنبية وعلى المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق التدفقات الداخلة من رأس المال الأجنبي.

٦ - وباستثناءات هامة معينة، يبدو أن مسار الاقتصاد العالمي في سنة ١٩٩٦ قد اتبع المسار الذي تنبأت به الأمانة العامة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، في سنة ١٩٩٦"^(١). وتبين التقديرات أن الناتج العالمي الآن قد تسارع بأكثر من المتنبأ

الجدول رقم ١ - نمو الناتج العالمي، ١٩٩٧-١٩٨١

(التغير السنوي في النسبة المئوية)

١٩٩٧ (ب)	١٩٩٦ (د)	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠-١٩٨١	
٣	٢,٨	٢,٥	٢,٤	١,٠	١,١	٠,٤	٢,٩	العالم ^(٢)
٢ ١/٤	٢,٣	٢,١	٢,٧	٠,٨	١,٦	٠,٨	٢,٩	البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو
١ ١/٢	١,٣	١,٨	٩,٠	٧,١	١٢,٠	٨,٦	٢,٠	البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال ^(٣)
٦	٥,٧	٥,٢	٥,٤	٥,٠	٤,٩	٢,٥	٢,١	بلدان ذات الاقتصادات النامية
								بنود تذكيرية:
١١٦	١٠٤	١٠٦	٩٣	٦١	٧٥	٦٩	٧٤	عدد البلدان التي يزداد بها نصيب الفرد من الناتج
١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٦	١٢٢	١٢٢	عدد البلدان التي تشملها العينة
٣ ١/٤	٢ ١/٢	٢,٤	٢,٤	٠,٩	١,١	٠,٣	٢,٩	نمو الناتج العالمي حسبما جاء في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، لسنة ١٩٩٦"

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) تقدير أولي.

(ب) تنبؤ، استناداً إلى مشروع لينك (فريق البحوث الدولي لوضعي النماذج الاقتصادية، ومقره إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة).

(ج) محسوبا كمتوسط مرجح لمعدلات نمو فرادى البلدان من حيث الناتج المحلي الإجمالي، حيث تستند عوامل الترجيح المتحركة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بأسعار سنة ١٩٨٨ وأسعار صرفها.

(د) استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي المبلغ عنه، الذي يهون كثيراً من النشاط الجاري في بلدان عدة.

به قليلا، رغم أن التوقع الجاري لسنة ١٩٩٧ ينبأ بنمو أبطأ قليلا مما كان متوقعا منذ نصف سنة (انظر الجدول رقم ٨). كما أبطأ نمو التجارة العالمية عما كان متوقعا، وإن كان البطء أشد مما كان متوقعا في حزيران/يونيه (وتفيد التقديرات أن حجم الصادرات العالمية قد ازداد بنسبة ٥,٨ في المائة بدلا من الـ ٧ في المائة المتنبأ بها). وقد شاع التباطؤ في معظم تجمعات البلدان (انظر الجدول ألف - ٧).

٧ - ونما الناتج المحلي الإجمالي للبلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو في سنة ١٩٩٦ أسرع قليلا من الـ ٢ في المائة المتنبأ بها، وذلك يعزى أساسا إلى انتعاش أقوى من المتوقع في اليابان (٣,٦ في المائة مقابل ٢ في المائة كان متنبأ بها) (انظر الجدول ألف - ٨). كما كان النمو الاقتصادي للبلدان النامية أقوى قليلا من الـ ٥,٥ في المائة المتوقعة (انظر الجدول ألف - ٦).

٨ - إلا أنه كانت هناك أيضا خيبة أمل كبرى بشأن التنبؤات. فبينما كان يتوقع لمجمل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال أن يسجل أول زيادة له خلال عقد يبدو الآن أن هذا قد أرجئ حتى سنة ١٩٩٧ (انظر الجدول ألف - ٥). وبينما نما معظم الاقتصادات الأوروبية، وكان نمو بعضها سريعا جدا، سقطت بلغاريا في هوة الانكماش الشديد. وبالإضافة إلى ذلك، لم يسجل الاتحاد الروسي أرقام النمو الإيجابي المتوقعة، على الرغم من أن اقتصادات عدة في آسيا الوسطى قد فعلت ذلك. والحقيقة أنه حتى ولو ازداد ناتج الاتحاد الروسي في الجزء الأخير من سنة ١٩٩٧ يظل من المتوقع أن يقل في سنة ١٩٩٧ ككل حجم ناتج الاتحاد الروسي المحلي المبلغ عنه بالمقارنة بما كان عليه في سنة ١٩٩٦.

أولا - نمو منتشر وإن كان بطيئا، في بلدان الاقتصادات المتقدمة النمو

٩ - يمر الانتعاش في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو بسنته السادسة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وبسنته الخامسة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبسنته الرابعة في أوروبا القارية واليابان (انظر الجدول ألف - ٨). ويتنبأ باستمرار النمو في هذه البلدان جميعها في سنة ١٩٩٧، بمتوسط يناهز المحقق في سنة ١٩٩٦.

١٠ - وفي النصف الثاني من سنة ١٩٩٥ والنصف الأول من سنة ١٩٩٦، انخفض الناتج فعليا في مختلف بلدان أوروبا القارية، ولكن هذا تبين أنه مجرد هبوط لم يستغرق كثيرا وليس بداية انكماش جديد (انظر الجدول ألف - ٢). وفي الولايات المتحدة، تسارع النمو بمتوسط سنوي قدره ٣,٤ في المائة في النصف الأول من سنة ١٩٩٦ ثم خف المعدل إلى نحو ٢ في المائة، الأمر الذي يحتمل أن يستمر لفترة طويلة في سنة ١٩٩٧. وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة من البلدان الأخرى التي كانت، إلى جانب الولايات المتحدة، أول من تخلصت من الانكماش السابق وتسارع فيها النشاط الاقتصادي بالتدريج مرة أخرى، وفي الوقت نفسه لا يزال يتوقع لمعدل النمو في استراليا وأيرلندا أن يبلغ، رغم تضاوله، ٢,٥ في المائة و ٤ في المائة، على التوالي. وفي أوروبا القارية، يحتمل حدوث بعض الازدياد في النمو، من ١,٥ في المائة في سنة ١٩٩٦

إلى نحو ٢,٥ في المائة في سنة ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، اكتسب الاقتصاد الياباني، بعد أربع سنوات من الركود النسبي، زخما قرب نهاية سنة ١٩٩٥، ويتوقع أن يكون قد نما بمعدل ٢,٦ في المائة في سنة ١٩٩٦. إلا أنه يتوقع لمعدل النمو أن ينخفض في سنة ١٩٩٧ إلى نحو ٢ في المائة.

١١ - وتدعم زخم النمو بفضل تليين السياسات النقدية في بلدان عدة. ففي سنة ١٩٩٦، شهدت أسعار الفائدة القصيرة الأجل الرسمية تخفيضا شديدا في أوروبا (باستثناء المملكة المتحدة) وفي كندا. أما في الولايات المتحدة، فقد سعت هيئة الاحتياطي الاتحادي إلى الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوى يتمشى مع النمو المطرد والتضخم المنخفض، اللذان انطويا، عند حدوثهما، على معدل فعلي يزيد قليلا على ٢ في المائة. وفي الوقت نفسه، ظلت أسعار الفائدة في اليابان عند مستوى قريب من الصفر. واقترن تليين السياسات النقدية بانخفاض في أسعار الفائدة السوقية. كما أتى تعزيز قيمة الدولار إزاء معظم العملات الرئيسية بعد نيسان/أبريل ١٩٩٥ بحافز إضافي للنمو في عدة بلدان ذات اقتصادات متقدمة النمو. وأخيرا، يتوقع للمخزونات، بعد تقلبات ملحوظة على مدى السنتين الماضيتين، أن تسير في أعقاب الطلب النهائي مباشرة في سنة ١٩٩٧، وبذلك لا تؤثر على النمو سوى تأثيرا صغريا تقريبا.

١٢ - وعلى الرغم من تليين السياسة النقدية، ستظل زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو معتدلة. وهذا يعزى جزئيا إلى مشاركة بلدان عدة في جهود تستغرق سنوات عديدة وتستهدف تخفيض أوجه العجز في الميزانيات. وفي سنة ١٩٩٧، يتوقع للسياسة النقدية في البلدان الأكثر تقدما أن تظل متشددة؛ وكذلك الأمر في حالة اليابان. وهذا سيقيد الطلب في الأجل القصير على الأقل. وبصفة أعم، أولت الحكومات والمصارف المركزية الأولوية العليا إلى تهيئة بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي والحفاظ على مثل هذه البيئة، ولذلك فهي لا تتحمس لرؤية النمو وقد تسارع إلى درجة تزيد فيها الضغوط التضخمية. وهذا رأي تؤمن به أيضا الأسواق المالية التي يمكنها، في ظل اقتصاد مطرد العولمة، أن تغير أسعار السندات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، بل وتفعل ذلك، عندما تتصور أن السياسات المالية أو السياسات النقدية غير قابلة للاستدامة. وإذ تهتم الأطراف جميعها بحدوث نمو غير مصحوب بالتضخم قد يبدو النمو الفعلي أقل مما كان يمكن تحقيقه بدون هذا القيد. إلا أنه، حسبا يوحى طول فترة الانتعاش الراهن في بلدان عديدة، يمكن للأولوية الممنوحة لتجنب التسبب في عودة التضخم أن تؤدي إلى توسع شديد الدوام.

١٣ - والواقع أن معدل التضخم في الانتعاش الجاري قد بلغ أدنى درجة له منذ الستينات من القرن العشرين. ويحتمل أن تظل زيادات أسعار المستهلكين في سنة ١٩٩٧ متواضعة، بحيث لا يزيد متوسطها إلا قليلا عن ٢ في المائة للبلدان المتقدمة النمو كمجموعة (انظر الجدول ألف - ٣).

١٤ - وقد تباينت اتجاهات البطالة في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو. ففي الولايات المتحدة، انخفض معدل البطالة إلى مدى غير مشهود منذ مطلع السبعينات من القرن. كما انخفضت البطالة في كندا والمملكة المتحدة، ولكن معدل البطالة الجاري في البلد الأخير وحده نزل عن متوسطه المسجل في الثمانينات من القرن. وفي الوقت نفسه، تظل البطالة في اليابان، وفي أوروبا القارية بوجه خاص،

مرتفعة بالمقاييس التاريخية ولا يحتمل أن تتراجع كثيرا على الرغم من تحسن احتمالات النمو (انظر الجدول ألف - ٤). وقد سعت الحكومات إلى فهم حالة البطالة باستقراء تأثيرات أسواق العمل والبيئة التنظيمية. ولذلك، يتوقع للجهود الرامية إلى تقليل البطالة أن تركز على هذين المجالين، لا على التدابير التقليدية الرامية إلى زيادة الطلب الإجمالي.

ألف - أمريكا الشمالية: نمو متوسط مصحوب بتضخم منخفض

١٥ - يبدو أن اقتصاد الولايات المتحدة يسلك مسار نمو يتجاوز الـ ٢ في المائة بقليل بينما انخفض معدل البطالة إلى ما يتراوح بين ٥ و ٥,٥ في المائة، مقابل الـ ٧,٣ في المائة التي تمثل ذروته المسجلة في سنة ١٩٩٢. وشهد ما يقرب من جميع عناصر الطلب، ومن بينها المخزونات والاستثمار الثابت في الأنشطة الاقتصادية، تقلبا في الانتعاش الجاري أقل من المعتاد، بينما لم تطف على السطح أي اختلالات كبرى حتى الآن. وعلى الرغم من انخفاض البطالة دون المستوى الذي كان يعتقد في السابق أنه يفضي إلى التسبب في معدل تضخم أعلى، يتوقع أيضا لمعدل التضخم أن يبقى قريبا من ٣ في المائة. وهذا المزيج المؤلف من بطالة منخفضة وتضخم مخفض كان أبرز سمات الانتعاش الجاري. للمرة الأخيرة التي حدث فيها ذلك كانت في الستينات من هذا القرن.

١٦ - وفي سنة ١٩٩٧، يتوقع للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة أن تساعده أسعار فائدة طويلة الأجل منخفضة إلى حد ما، مع بقاء الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية بوصفه عنصر الطلب الأكثر دينامية ومواكبة الاستهلاك الخاص لنمو متوسط في الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، يرجح زيادة التحسن في احتمالات التصدير بينما يزداد النمو في البلدان الأخرى ذات الاقتصادات المتقدمة وتستقر أسعار صرف الدولار بعد أن ارتفعت في السنة الماضية بل وقد تضعف، أيضا.

١٧ - ويبدو أن الاقتصاد الكندي يتجه نحو أقوى في سنة ١٩٩٧. وقد أدى الانخفاض الملحوظ في أسعار الصرف منذ مطلع سنة ١٩٩٥ إلى زيادة الطلب المحلي في سنة ١٩٩٦ رغم خفض الإنفاق المالي. وكانت المبيعات النهائية قوية منذ أواخر سنة ١٩٩٥. بيد أن تخفيضا ضخما في المخزونات قلل من نمو الناتج في النصف الأول لسنة ١٩٩٦. إلا أنه بحلول منتصف السنة نفسها زالت، إلى حد بعيد، وطأة المخزون.

١٨ - والمرجح أن يندفع نمو كندا الاقتصادي بفضل الاستثمار الخاص والصادرات، وسيبقى الاستهلاك ضعيفا نسبيا، ليعكس فتورا في نمو الدخل الشخصي ونمو الدين العائلي، الذي زاد من ٦٥ في المائة من الدخل الشخصي المتاح في سنة ١٩٩١ إلى ما يقرب من ٩٥ في المائة في سنة ١٩٩٦. ولكن أضعف مكونات الطلب سيظل يتمثل في الإنفاق الحكومي، نظرا لاستمرار التقشف المالي على جميع الأصعدة الحكومية. ولا يرجح أن تضغط زيادة النمو ضغطا ذا شأن على التضخم، الذي بلغ متوسطه على مدى السنوات الثلاث الماضية ١,٤ في المائة. ولا يزال سوق العمل وسوق المنتجات يشهدان فتورا شديدا. وفي

الوقت نفسه، لا يتوقع انخفاض ملحوظ في البطالة، التي يكاد معدلها يبلغ ضعف معدلها في الولايات المتحدة، وذلك بعد أن تعاضمت بفعل موالاة الاقطاعات في القطاع العام.

باء - اليابان: حدوث بعض الانتعاش في نهاية الأمر

١٩ - مثل معدل نمو الاقتصاد الياباني في عام ١٩٩٦ أعلى معدل نمو تحقق منذ سنة ١٩٩١. وكان المصدر الرئيسي للنمو هو برنامج الإنفاق العام الضخم، المنفذ ابتداءً من سنة ١٩٩٥. وسجل الاستثمار الحكومي في رأس المال الثابت والاستثمار الخاص في الإسكان معدلي نمو عاليين جداً، بينما تضيف التقديرات أن استثمار دوائر الأعمال في رأس المال الثابت قد نما بنحو ٥ في المائة. وذلك قد يكون دليلاً على أن فترة تكيف القدرة الإنتاجية قد أوشكت على الانتهاء. وفي الوقت نفسه، تخلف الإنفاق الاستهلاكي عن النمو العام في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك أساساً لضعف سوق العمل. ولا يحتمل انتعاش الإنفاق الاستهلاكي انتعاشاً ملحوظاً في سنة ١٩٩٧. ومن ناحية أخرى، ضعف التصدير نسبياً وقوي الاستيراد في سنة ١٩٩٦، الأمر الذي جعل من القطاع الخارجي عائقاً صافياً للناتج المحلي الإجمالي.

٢٠ - ولا تزال هناك عدة شواغل بشأن الاقتصاد الياباني. وأولها شاغل قائم في المجال المالي. إذ يمكن أن يقلل شطب الديون المعدومة من قدرة المصارف التجارية على منح قروض جديدة. وهذا قد يؤثر بالتالي تأثيراً سلبياً على المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، التي لا ترتبط بأسواق رأس المال ارتباطاً جيداً. وجددير بالملاحظة أن توظيف هذه المشاريع للاستثمارات كان ضعيفاً منذ سنة ١٩٩٣، بينما أدى إلى الانتعاش الاقتصادي خلال دورات الأعمال السابقة. وثانيها، أنه لا يحتمل أن يمثل الطلب الخاص تعويضاً تاماً عن البطء المالي الناشئ عن ارتفاع في ضريبة الاستهلاك تقرر تطبيقه في نيسان/أبريل ١٩٩٧ وعن انخفاض ذي شأن في الإنفاق العام متى انتهى البرنامج الحالي. وثالثها، أن إسهام صافي الصادرات في الطلب سيكون ضئيلاً، على الرغم من تحوله إلى إسهام إيجابي. وبالتالي، يبدو الاقتصاد في وضع لا يسمح له إلا بتحقيق قدر متوسط من النمو في سنة ١٩٩٧ وما بعدها.

جيم - أوروبا: نمو بطيء وتقارب الاقتصادات

٢١ - في أوروبا، ازداد النمو الاقتصادي في النصف الثاني من سنة ١٩٩٦. وعلى الرغم من ذلك، يتوقع أن يكون النمو متوسطاً بينما لا يُرجح أن تنخفض البطالة إلا بدرجة هامشية. وباستثناءات قليلة، ستشهد سنة ١٩٩٧، مثلما شهدت سنة ١٩٩٦، معدلات النمو فروقاً طفيفاً نسبياً بين البلدان الأوروبية. إذ أن البلدان التي انخفضت قيمة عملاتها من قبل شهدت تقلص مزاياها النسبية بفعل زيادة قيمة تلك العملات بعد ذلك. ويتوقع لمعدلات التضخم، مثلما حدث لمعدلات النمو، أن تظهر فروقاً طفيفاً نسبياً: إذ يتنبأ لها أن تتراوح أساساً بين ١,٥ في المائة و ٣ في المائة.

٢٢ - وفي فرنسا وألمانيا، يتوقع للنمو أن يتسارع تدريجياً، من نحو ١ في المائة في سنة ١٩٩٦ إلى أكثر قليلاً من ٢ في المائة في سنة ١٩٩٧. وحتى الآن، كان الانتعاش الألماني مدفوعاً بالتصدير، بينما لا تزال تنعدم الدلائل التي تشير إلى تحول في تكوين النمو، من الطلب الخارجي إلى الطلب المحلي. وعلى وجه التحديد، يتراخى الاستثمار الذي تقوم به دوائر الأعمال، الذي أدى دوراً هاماً في حالات الانتعاش السابقة، إذ يجري التركيز أساساً على الترشيد لا على التوسع في القدرات. إلا أن سنة ١٩٩٧ ستشهد تعزيزاً تدريجياً للاستثمار في الآلات والمعدات فضلاً عن تراكم للمخزون. وفي سنة ١٩٩٧، ولأول مرة منذ إعادة توحيد ألمانيا، يتوقع للنمو في ألمانيا الشرقية أن يتقارب مع مثيله في الجزء الغربي من البلد وألا يكون أكبر منه بكثير.

٢٣ - وفي فرنسا، يتوقع للاستثمار أن يؤدي دوراً هاماً في تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٧. وتستند التنبؤات المتفاضة بشأن الاستثمار إلى ظروف نقدية أكثر ملاءمة وإلى اشتداد الطلب على الصادرات، وكذلك إلى الحاجة إلى تحديث القدرات الإنتاجية وترميمها عقب الانخفاض الحاد في الاستثمار في مطلع التسعينات. كما لا يمكن استبعاد بعض عمليات إعادة تكوين المخزونات. ويحتمل أن يتخلف الإنفاق الاستهلاكي، خلافاً للاستثمار، عن النمو العام في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتدني مستويات ثقة المستهلكين واعتدال النمو في معدلات الأجر في ظل البطالة الشديدة، فضلاً عن ازدياد الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي.

٢٤ - ويحتمل أن يسير النشاط الاقتصادي في بلجيكا وسويسرا والنمسا وهولندا ومعظم بلدان الشمال الأوروبي (النوردية) بالطريقة التي سار بها النشاط الاقتصادي في ألمانيا، مع توزيع حوافز النمو بالتكافؤ نسبياً بين الطلب الداخلي والطلب الخارجي. والاستثناء الرئيسي من ذلك هو النرويج، حيث توجد زيادة شديدة في صادرات الطاقة تعزز النمو بدرجة تفوق الاتجاه السائد. وتمتع النرويج، على خلاف سائر البلدان الأوروبية تقريباً، بفائض في الميزانية، يأخذ في التزايد.

٢٥ - والتوسع المستمر في النشاط الاقتصادي بالمملكة المتحدة يعتمد بدرجة أكبر على المصادر المحلية. وقد فقدت الصادرات دورها الريادي، بفعل ارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني والنمو المتراخي في معظم الأسواق الأوروبية الأخرى. وفي الوقت نفسه، عاد الإنفاق الاستهلاكي بقوة وأخذ الاستثمار في الإسكان، بدعم من الانخفاض المتوالي في معدلات البطالة، يزيد من الدخول الفعلية وحدث، بدرجة أقل، انخفاض متواضع في الضرائب. وبالإضافة إلى ذلك، يحتمل أن تظل مستويات الاستثمار قوية. ولذلك، يتوقع للنمو الاقتصادي أن يزيد كثيراً عن الـ ٢ في المائة في سنة ١٩٩٧، أي أكثر من المحقق في سنة ١٩٩٦ بـ ١ في المائة.

٢٦ - ومنذ بداية انتعاش الاقتصاد الإيطالي في سنة ١٩٩٤، خرج ذلك الاقتصاد تدريجياً عن الطور الذي مر به شركاؤه الرئيسيون. ففي سنة ١٩٩٥، ونظراً لتخفيض قيمة العملة الإيطالية في وقت سابق، نما الاقتصاد الإيطالي أسرع من اقتصاد فرنسا واقتصاد ألمانيا. إلا أن السياسة النقدية المتشددة الهادفة إلى

مكافحة التضخم (الذي كان قد تجاوز متوسط التضخم في الاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة)، وزيادة قيمة الليرة منذ منتصف سنة ١٩٩٥، وموقف الحكومة المالي البالغ التقشف قد أسهموا، مجتمعين، في تخفيض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك، يقدر أن يكون الاقتصاد قد نما بمعدل يقل عن ١ في المائة في سنة ١٩٩٦، بينما لا يحتمل أن يشهد النمو زيادة ذات شأن في سنة ١٩٩٧. ورغم ذلك، أحرز تقدم على الجبهة التي أثار قلق صانعي السياسات أكثر من غيرها؛ فأول مرة منذ سنة ١٩٦٩ خفض معدل التضخم السنوي بنهاية سنة ١٩٩٦ إلى أقل من ٣ في المائة.

٢٧ - كما تباطأ النشاط الاقتصادي في أسبانيا والبرتغال في سنة ١٩٩٦، على الرغم من أن ذلك لم يحدث فجأة، حيث حدث بعض الانتعاش في الطلب المحلي وعض انخفاض النمو في الصادرات. كما خُفض التضخم في البلدين معاً.

دال - سياسة الاقتصاد الكلي: الشواغل المالية تحتل المقدمة

٢٨ - يولي اهتمام شديد في البلدان الأكثر تقدماً إلى تخفيض العجز المالي، على الرغم من التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل. وفي بعض البلدان، كان التكييف المالي يجري منذ سنوات عدة، ويمكن الآن رؤية المنافع التي أسفرت عنها الجهود المتعلقة بالسياسات العامة، وقد اقترنت بأثر النمو الاقتصادي. وعلى وجه التحديد، ينطبق ذلك على الولايات المتحدة، حيث كانت هناك انخفاضات سنوية متعاقبة في العجز الحكومي العام (أو الموحد)، تراوح بين انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة في سنة ١٩٩٢ وانخفاضه بنحو ١,٥ في سنة ١٩٩٦.

٢٩ - ودخلت كندا السنة الرابعة من تقشفها المالي. فقد فاق التثبيت المالي، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، التثبيت الذي نوقش كثيراً في أوروبا. إذ انخفض عجز الحكومة الاتحادية من ٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٣ إلى ٢,١ في المائة في سنة ١٩٩٦، ويتوقع له أن ينخفض بشدة إلى أقل من ١ في المائة في سنة ١٩٩٧. وقد تحقق تخفيض العجز أساساً باقتطاع النفقات. وبفضل السياسات الراهنة، يحتمل أن تتمكن الحكومة الاتحادية من استهلال خفض الدين الاتحادي خلال السنة المالية ١٩٩٩/١٩٩٨. وأسفرت الجهود المترامنة المبذولة في المقاطعات على الصعيد المالي عن انخفاض العجز الحكومي العام من ٧,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٣ إلى ٢,٣ في المائة في سنة ١٩٩٦.

٣٠ - وفي اليابان، يحتمل أن تحول الحاجة الملحة إلى تقليل العجز المالي، على ضوء الزيادة الحادة في الدين العام والالتزامات الحكومية الآجلة لتمويل مدفوعات الضمان الاجتماعي المتعاظمة، دون اعتماد السلطات المالية لأي تدابير رئيسية جديدة تستهدف خفض الطلب؛ ولكن حتى إذا كانت الحكومة تحاول خفض الطلب، لا يتوقع شدة الآثار الطويلة الأجل المتخلفة عن زيادات الإنفاق العام. وقد شهد الربع الأول من سنة ١٩٩٦ معظم الآثار المترتبة على الزيادات الضخمة في الإنفاق العام منذ خريف سنة ١٩٩٥، ولكن تلك الآثار

تلاشت قرب نهاية السنة دون أن تهيئ في القطاع الخاص زخما شديدا يدفع الى الانتعاش. وحسبما تبين الخبرة المكتسبة في السنوات الثلاث الماضية، يعزى أداء الاقتصاد الياباني غير المرضي إلى أوجه التصلب الاقتصادي أكثر مما يعزى إلى أي مظهر من مظاهر سوء إدارة الطلب الكلي. ولذلك، يبدو أن قدرة الحكومة على المضي قدما في إلغاء إجراءات تنظيم الصناعات، التي من قبيل صناعات الصيرفة والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية، شديدة الأهمية للنمو الاقتصادي الطويل الأجل.

٣١ - وفي معظم البلدان الأوروبية، هيمن على صنع السياسات الاقتصادية الهدفان المزدوجان المترابطان، المتمثلان في تلبية المعايير الميزانية المقررة بموجب معاهدة ماستريخت المتعلقة بالاتحاد الأوروبي وفي دعم التوسع المستدام غير المصحوب بالتضخم. وإذا تعثر النمو أصبح من الأصعب أن تتوصل البلدان العديدة إلى أهداف تقليص العجز بنهاية سنة ١٩٩٧، التي تمثل سنة الحساب فيما يختص بتلبية معايير ماستريخت الموضوعة للاتحاد النقدي. وهذا يعني أن خفض النمو سيقبل الإيرادات الضريبية وسيزيد الإنفاق على البرامج الاجتماعية، لا سيما برامج مكافحة البطالة. (ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض أسعار الفائدة نتيجة لوهن البيئة الاقتصادية يساعد على التقليل من تكاليف خدمة الديون ويسهل على البلدان، في هذا الصدد، أن تبلغ الأهداف الموضوعة).

٣٢ - وفي بعض الحالات، يتوقع تلبية المعايير الميزانية، وذلك بإحكام قيود السياسة المالية في سنة ١٩٩٧ إحكاما أقل مما شهدته سنة ١٩٩٦. والاستثناء الملحوظ من ذلك هو إيطاليا. إذ أن اقتطاعات الإنفاق والضرائب الجديدة الميثوقة في الميزانية الإيطالية لسنة ١٩٩٧ تعادل إزالة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من بنية الاقتصاد. ورغم ذلك، لا يُرجح أن تكون القوة الدافعة المالية في أوروبا الغربية ككل أشد انكماشية في سنة ١٩٩٧ مما كانت عليه في سنة ١٩٩٦.

٣٣ - وبالنسبة لعدة سنوات مقبلة، يُرجح أن يكون الضغط باتجاه تثبيت الميزانية شديدا في مختلف البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، سواء بفعل التزام سياسي بخفض العجز إلى الصفر، مثلما هو الحال في الولايات المتحدة، أو الانشغال بزيادات أساسية مقبلة في التزامات الإنفاق، مثلما هو الحال في اليابان، أو إلى أهداف ماستريخت في أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإنه بينما تمثل سنة ١٩٩٧ السنة الأولى لتلبية أهداف ماستريخت، ستظل الأهداف سارية المفعول -- بل وقد يتشدد فيها -- في السنوات المقبلة. ولا يمكن الحكم على نجاح السياسات المالية لأي بلد استنادا إلى ما يتحقق في سنة واحدة فحسب.

ثانيا - خيبة الأمل في النمو في عدة بلدان ذات اقتصادات مارة بمرحلة انتقال

٣٤ - يبدو أن عدة بلدان أوروبية تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من نظام التخطيط المركزي إلى النظام السوقي تحقق بانتظام معدلات نمو مطردة نسبيا. وهذا يعني أن اقتصادات هذه البلدان نمت في سنة ١٩٩٦ ويتنبأ لها بأن تنمو في سنة ١٩٩٧ بمعدلات مماثلة لما سُجل في السنوات الأخيرة. وهذا صحيح،

لا بالنسبة لمجرد البلدان ذات الاقتصادات التي تنمو بشكل سريع نسبيا، بل وبالنسبة أيضا للبلدان ذات الاقتصادات التي تنمو ببطء (انظر الجدول ألف - ٥). كذلك تواصل بلدان أخرى -- لا سيما الاتحاد الروسي وأوكرانيا -- تسجيل مستويات إنتاج متضائلة، مع إرجاء احتمالات تحول هذا الاتجاه، وهي احتمالات توافقت الآراء بشأنها، إلى ما بعد سنة ١٩٩٧.

٣٥ - وهذا الاتجاه إلى إنتاج نسخ طبق الأصل من اتجاهات الناتج القريب العهد تمثله حالة الانتكاس التي شهدتها بلغاريا في سنة ١٩٩٦، وكانت ناتجة عن ارتفاع التضخم وتقييم العملة بأكثر من قيمتها وحدوث أزمة أسعار صرف أعتبرتها قيود شديدة على الائتمان. كما حل النمو الاقتصادي أخيرا محل الانكماش في أكثر من نصف بلدان رابطة الدول المستقلة. والمسألة المطروحة في هذه البلدان، بل وفي جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، هي ما إذا كانت هذه البلدان ستتمكن من التوصل، بشكل مستدام، إلى معدلات نمو سنوية تقارب الـ ٥ في المائة التي تتمتع بها بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

ألف - الحفاظ على الزخم في البلدان التي تنمو بسرعة

٣٦ - نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٤.٥ في المائة أو أكثر في سنة ١٩٩٦ في كل من ألبانيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا. وحالة ألبانيا حالة خاصة بها، لأن هذا البلد الصغير يسعى إلى التغلب على التشوهات الاقتصادية، والفقر، والانكماش الشديد للغاية الذي اتسمت به السنوات السابقة للإصلاح. وقد بدأت البلدان الأخرى في الانتقال ولديها هياكل اقتصادية أكثر تقدما. وما فعله الانتقال هو إتاحة فرص اقتصادية جديدة للسكان وللمشاريع بشكل عام. وفي البداية، وجهت أجزاء كبيرة من الناتج إلى أسواق التصدير الجديدة، ولكن هذا أعقبه مؤخرا ازدياد الإنتاج للأسواق المحلية.

٣٧ - ومثلما حدث في السنوات السابقة، كان إنتاج الصناعات التحويلية هو قاطرة النمو في البلدان الأسرع نموا في سنة ١٩٩٦. كما اقترن الاتجاه السعودي في الإنتاج الصناعي بمكاسب شديدة في مجال إنتاجية العمال. وكان الأداء في مجال التشييد قويا للغاية في الجمهورية التشيكية وبولندا، مع بداية برامج تشييد للمساكن على نطاق واسع.

٣٨ - وفي مواجهة التباطؤ الاقتصادي في أوروبا الغربية، وبالتالي بطء نمو التصدير إلى الأسواق الأجنبية الرئيسية التي تتعامل معها هذه البلدان، ازداد الطلب الإجمالي بفعل الاستهلاك الخاص الشديد، الذي بات ممكنا بفضل ارتفاع الأجور الفعلية وازداد الاستثمار. وكان مما شجع الاستثمار وجود ظروف محسنة على صعيد الاقتصاد الكلي، وحدوث تغييرات في السياسات الضريبية استهدفت تخفيض أسعار ضريبة الدخل تدريجيا، وزيادة الإنفاق الإنتاجي الحكومي على الهياكل الأساسية.

٣٩ - وكانت معدلات التضخم في الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا دون الـ ١٠ في المائة في سنة ١٩٩٦، ولكن الأسعار ارتفعت، بنسبة ٢٠ في المائة في بولندا (على الرغم من أن هذا الرقم كان أقل من معدل

التضخم المسجل في سنة ١٩٩٥ وقدره ٢٨ في المائة)، بينما تسارع معدل التضخم في رومانيا إلى ٤٠ في المائة. وبوجه عام، تعبر نتائج التضخم عن التغييرات النظامية والهيكلية التي لا تزال غير مكتملة؛ وإن كان التضخم قد احتوى بفضل توليفات متباينة تشمل تقييد المطروح من النقد، والزيادة الفعلية في أسعار الصرف المعمومة ومراقبة الأسعار الموجهة. وفي معظم البلدان، قلص تضائل التضخم توقعات التضخم الأجل وانخفضت أسعار الصرف.

باء - هل سقطت بعض البلدان في مستنقع النمو البطيء؟

٤٠ - شهدت بعض البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال، ولا سيما هنغاريا ودول استونيا ولاتفيا وليتوانيا المسماة "دول بحر البلطيق"، نمواً حتى الآن استغرق سنتين أو أكثر، ولكن نادراً ما تجاوزت معدلات النمو ٣ في المائة سنوياً (انظر الجدول ألف - ٥). وعلى الرغم من ذلك، تجري في هذه البلدان تغييرات هيكلية هامة، مقترنة بتثبيت الاقتصاد الكلي، وهي تغييرات يمكن أن تؤدي إلى نمو أسرع مستقبلاً.

٤١ - ففي هنغاريا، توقف تسارع النمو بفعل القلق بشأن حجم أوجه الاختلال المالي والخارجي. وبينما اجتذبت هنغاريا أكثر الاستثمارات المباشرة الأجنبية تحملت وطأة مديونية شديدة تمتص حصصاً ضخمة من العملات الأجنبية وموارد الميزانية. وبينما طلبت بولندا الإعفاء من مديونية كبيرة في سنة ١٩٩٢ وتحقق لها ذلك، قررت هنغاريا ألا تتبع المسار نفسه، خشية الإضرار بإمكانية وصولها إلى أسواق الائتمان. وهكذا، توجد حاجة إلى شكيم الطلب الداخلي، مقترناً بحتمية التكييف على صعيد الاقتصاد الكلي. ومن ناحية أخرى، بدأت الحكومة في طرق مسألة إعادة الهيكلة اللازمة لشبكة الضمان الاجتماعي.

٤٢ - وانطوت الاستراتيجية المتعلقة بجانب الطلب على السعي إلى اجتذاب المستثمرين القائمين بتوظيف الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وذلك بوصفهم شركاء استراتيجيين في خصخصة المؤسسات العامة الهنغارية، الأمر الذي ينطوي على تبني تكنولوجيات وأساليب عمل جديدة في خلال تلك العملية. كما وظفت الشركات الأجنبية استثمارات هائلة في "المجالات النضرة". والمقصود بالاستراتيجية هو تحقيق السداد في الأجل المتوسط، ولكن التدفقات الضخمة من رؤوس الأموال الواردة فرضت زيادة قيمة العملة في الأجل القصير، وأضيف ذلك إلى ما خلفه التباطؤ في أسواق أوروبا الغربية من أثر مشبط لحركة السلع والخدمات القابلة للتداول.

٤٣ - ويتوقع لدول بحر البلطيق الثلاث أن تحافظ على معدلات بطيئة للنمو الاقتصادي في سنة ١٩٩٧. ولا يزال التضخم المتواصل يمثل أحد الشواغل الكبرى التي تقلق الحكومات الثلاث. ومن أبرز عناصر السياسة العامة الاقتصادية أيضاً استمرار برامج الخصخصة والتعديلات الهيكلية المدخلة على الإنتاج والتجارة.

٤٤ - ففي استونيا، استعويض عن الاعتماد سابقا على إعادة تصدير النفط والمعادن والمواد الخام الروسية، بوصفها الأداة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، بإنعاش الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية المحلي، وفي قطاع الخدمات بوجه خاص. وثمة برنامج متقدم للخصخصة وأنضباط مالي صارم كفلته ترتيبات مجلس لشؤون النقد ونظام تجارة شديد التحرر توفر الأساس لتحول اقتصادي سريع نسبيا. بيد أن التضخم لا يزال مرتفعا بصورة مستمرة، ومعدله ٢٥ في المائة؛ ولا يُتنبأ له بالانخفاض إلا بقدر ضئيل في سنة ١٩٩٧. وفي لاتفيا، أيضا، شكمت سياسة مكافحة التضخم الطلب النهائي وأبقت على تشدد السياسة المالية وقيدت انتعاش الناتج؛ وإن كان يتوقع للتضخم أن ينخفض من ٢٠ في المائة في سنة ١٩٩٦ إلى ما يتراوح بين ١٢ و ١٥ في المائة في سنة ١٩٩٧. وفي ليتوانيا، انخفض التضخم في سنة ١٩٩٦ وإن كان لا يزال أكثر من ٢٥ في المائة، وبالتالي لا تزال القيود المفروضة على الطلب تطبق أيضا، على الرغم من ارتفاع أرقام التجارة.

جيم - تأجيل تاريخ بدء الانتعاش الروسي

٤٥ - تفيد الأرقام التي أذاعتها هيئة "غوسكوم ستات" (وهي هيئة الإحصاء الروسية) أن الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الروسي قد انخفض بمعدل ٦ في المائة في العشرة الأولى من سنة ١٩٩٦، بالمقارنة بنظيره في الفترة نفسها من سنة ١٩٩٥، بينما تقلص الإنتاج الصناعي بنسبة ٥,٢ في المائة. وانكمش الاستثمار الإجمالي في رؤوس الأموال الثابتة بنسبة ١٥ في المائة. وكان انخفاض الاستثمارات شديدا في الصناعة التحويلية، لا سيما في القطاعات التي تخدم الطلب الاستهلاكي. وفي الصناعة الخفيفة وصناعة مواد البناء، فضلا عن الزراعة، انخفض الاستثمار بأكثر من ٢٥ في المائة. وفي الوقت نفسه، استقر الاستثمار في الطاقة وفي الهياكل الأساسية الصناعية، بل ونما في بعض القطاعات. وبالنسبة لسنة ١٩٩٦ ككل، تفيد التقديرات، وحسبما يبين الجدول ألف - ٥، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٥ في المائة ويتنبأ بانخفاض آخر في سنة ١٩٩٧ بمعدله ١ في المائة (على الرغم من توقع بدء النمو، خلال السنة، في الناتج المسجل). بيد أن مشاكل البيانات أربكت مؤشرات الاقتصاد الكلي الروسي، التي تهون دون شك من مستوى النشاط الاقتصادي وتبالغ بالتالي في المعدل الفعلي للانخفاض. وحتى على الرغم من ذلك، فإن إرجاء الانتعاش المتناس بالاحصائيات الرسمية لا يمكن وصفه إلا بأنه مخيب للأمل.

٤٦ - إلا أن كثيرا من التقدم تحقق في سنة ١٩٩٦ بشأن هدف متصل بالسياسة العامة، هو تخفيض معدل التضخم. وقد خفض معدل الزيادة في أسعار المستهلكين تخفيضا مشهودا. ويتوقع أن تظهر البيانات المتصلة بكانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٦ ارتفاع مستوى الأسعار بنسبة تتراوح بين ٢٢ و ٢٣ في المائة عما كان عليه في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٥، بالمقارنة بزيادة سنوية نسبتها ١٢١ في المائة قبل عام مضى. وقد انخفض التضخم أساسا بفعل الطلب الكلي الملطف، وذلك بفضل سياسة نقدية تقييدية. وتمثلت إحدى العواقب الرئيسية في الاحتياج إلى حصيلة جد مرتفعة لبيع سندات الخزنة التي أصدرتها الحكومة لتغطية عجزها، والحفاظ على ارتفاع أسعار الفائدة، وقصر الائتمان بحيث لا يكون إلا لرأس المال العامل، مثلا.

٤٧ - ونتج عن ذلك تقلص النشاط الإجمالي، رغم أنه كان أقل مما كان يمكن أن يبلغه، حيث كان هناك أيضا انتشار للتمويل البديل عن طريق المقايضة أو بتشغيل المبالغ المتأخرة المستحق سدادها للضرائب وغيرها من المدفوعات الإلزامية. كما يبدو أن المدفوعات النقدية غير المبلغ عنها قد ازدادت على نحو ذي مغزى، بالروبلات، وبالดอลลาร์ات على نحو متزايد؛ وانطوى ذلك على زيادة جديدة في إزاحة النشاط الاقتصادي ناحية اقتصاد "الظل" غير المسجل.

٤٨ - وتلقى التوسع في اقتصاد الظل حافزا جديدا، بفضل الأساليب التي استعملتها الدولة للتعويض عن تقلص إيراداتها الضريبية. ولم يتسن تخفيض العجز إلا بالاقتطاع من نفقات الحكومة ذاتها، الأمر الذي انطوى دائما على عدم دفع الأجور للعمال الحكوميين وعدم دفع الالتزامات للموردين. والواقع أن هذا فرض على المزيد من العمال والمؤسسات الاقتصادية أن يدخلوا في اقتصاد الظل، باعتباره آلية للبقاء.

٤٩ - وأحد الدلائل على أن مثل هذه العوامل قد ضخمت نمو اقتصاد الظل هو أن البيانات المتعلقة بالدخل الأسري لم تعكس الانخفاض الحادث في الناتج المحلي الإجمالي المبلغ عنه. والواقع أن الحصة المبلغ عنها الخاصة بالسكان ذوي الدخل النقدية الأدنى من حد الكفاف في النصف الأول من سنة ١٩٩٦ تقلصت إلى ٢٣ في المائة، بالمقارنة بـ ٢٩ في المائة في النصف الأول من سنة ١٩٩٥.

٥٠ - وأحد الجوانب الكبرى الداخلة في الصعوبات المواجهة في سنة ١٩٩٦ هو شدة انخفاض المبالغ المدفوعة للحكومة. فمن الواضح أن المؤسسات والوحدات الإدارية داخل الاتحاد الروسي والأفراد قد قرروا، فرادى أولا ثم جماعة، أنه لن يوجد تقريبا أي خطر فعال إذا لم يدفعوا ما عليهم من مبالغ. وربما اعتقدوا، استنادا إلى الخبرة السابقة، أن من الممكن إلغاء المتأخرات فيما بعد. ولذلك، وصلت الإيرادات الضريبية المدفوعة للميزانية الاتحادية في الشهور الستة الأولى من سنة ١٩٩٦ إلى ٧,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بـ ١٣ في المائة في سنة ١٩٩٥. وبحلول حزيران/يونيه سنة ١٩٩٦، كان ما يقرب من نصف الإيرادات الضريبية المستحقة للميزانية الاتحادية في صورة متأخرات. والواقع، أنه لم يبذل جهد ذي شأن لإجبار المتأخرين على الدفع في الفترة المؤدية إلى انتخابات الرئاسة في حزيران/يونيه وعلى امتداد الفترة الطويلة التي سادتها البلبلية بشأن حالة رئيس الجمهورية. ولم تحدث زيادة قوية في المدفوعات الضريبية إلا في تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن بدأت الحكومة جهودا صاحببتها حملة إعلانية جيدة لإجبار عدة شركات كبرى على دفع المتأخرات.

٥١ - ولا يزال من المتعين على الحكومة أن تطرق مسألة القرارات الحاسمة التي كانت مرجأة منذ الانتخابات، وهي قرارات تتناول أمورا من الأهمية بمكان، من قبيل مدى ضخامة الدور الذي يتعين أن تؤديه الدولة مستقبلا في اقتصاد البلد، ومدى ضخامة حصة الموارد المعاد توزيعها عن طريق ميزانية الدولة وكيف ينبغي للدولة أن تعزز -- وتمول -- التغييرات الهيكلية في الاقتصاد. ولا بد للحكومة أن تقرر ما إذا كان ينبغي للدولة أن تقوم أساسا بدور المسهل للنشاط الاقتصادي وشكل اشتراكها في آلية الضمان الاجتماعي الجديدة، ومدى عمق مساهمتها تلك. وتُملي النهج المختلفة إزاء هذه المشاكل وما يتصل بها

من مشاكل وصفات سياسة عامة شديدة التباين تستهدف التغلب على الأزمات المتعددة الأوجه التي يصادفها الاقتصاد في الوقت الراهن.

دال - تحريك الاقتصاد في البلدان الأخرى برابطة الدول المستقلة

٥٢ - كانت بلدان رابطة الدول المستقلة جميعها تشترك حتى عهد قريب، هو سنة ١٩٩٥، في سمة أساسية واحدة، هي التدهور الاقتصادي السريع الكاسح (وكان الاستثناءان الملحوظان في سنة ١٩٩٥ هما أرمينيا وجورجيا، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بدرجة طفيفة بعد الانهيار المأساوي تقريبا في السنوات السابقة). ولا تزال هناك أوجه تشابه ذات مغزى، في الأداء الاقتصادي وفي السياسات الاقتصادية. وقد هبط التضخم في معظم هذه البلدان رغم أنه لا يزال مرتفعا بصورة غير مريحة ولا يزال متقلبا، في حالات، مثل حالة أوكرانيا. ولا يزال الشاغل الرئيسي للحكومات هو تخفيض عجز الميزانية إلى مستويات يمكن معالجتها، وإن كان النشاط الاقتصادي لا يزال يدفع دفعا إلى الانخراط في اقتصاد الظل السريع النمو غير المسجل، وغير الخاضع للضريبة بالتالي، وذلك كله بفعل انعدام الأساس القانوني الملازم ووجود بيئة تنظيمية غير مستقرة يحكمها التقدير الشخصي بدرجة أشد من اللازم وارتفاع الضرائب وتعقد النظم الضريبية، وبفعل حالات البلبلة السياسية في أحيان عديدة. والاستثمار المحلي ليس كافيا بالمرة، بينما ينزع الاستثمار الأجنبي إلى الوجود بشكل محدود في مجموعة محدودة من المشاريع، موجودة أساسا في قطاع الطاقة وقطاع الصناعات الاستخراجية. ولا تزال القطاعات المالية ضعيفة بشكل ظاهر، كما لا يزال هناك خطر شديد ينذر بوقوع أزمات مصرفية، مماثلة للأزمة التي أوقفت الانتعاش فجأة في لاتفيا بصورة خطيرة في سنة ١٩٩٥.

٥٣ - وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن أكثر من نصف بلدان رابطة الدول المستقلة -- أرمينيا، وأوزبكستان، وتركمانستان، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان -- قد حقق في سنة ١٩٩٦ نموا إيجابيا في الناتج المحلي الإجمالي. ففي كازاخستان على وجه التحديد، نتج استئناف النمو مؤقتا عن اتجاه صعودي في الاستثمار المباشر الأجنبي، وانتعاش متواضع في قطاع الصناعات الاستخراجية الفزير الموارد، وعن زيادة مصاحبة في الصادرات. وأسفرت السياسات المالية والنقدية المتشددة عن انخفاض التضخم إلى نحو ١ في المائة شهريا بحلول أوائل خريف سنة ١٩٩٦، وقد بات من المتعين إبقاء عجز الميزانية دون نسبة الـ ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٧.

٥٤ - وفي سنة ١٩٩٦، بذلت حكومة أوكرانيا جهودا قوية لتحطيم رقمها القياسي في التردد والجمع بين النقيضين في مجال الإصلاح الاقتصادي على مدى سنوات الاستقلال الخمس. وأسفرت السياسة النقدية المتشددة عن انخفاض مثير في التضخم، الذي سجل رقما صغيرا في خانة الأحاد في الصيف. وقد تحسن مركز الاحتياطي الأجنبي بفضل استعادة نمو الصادرات، وزيادة التدفقات الواردة من رؤوس الأموال، لا سيما من الاتحاد الروسي، واستئناف صندوق النقد الدولي في أيار/مايو لبرنامج المؤازرة. واستنادا إلى هذه التطورات الإيجابية أنزلت الحكومة إلى السوق أخيرا، في مطلع أيلول/سبتمبر، الهريفنيا، وهي العملة

الوطنية. وإنزالها إلى السوق يمكن أن يكون عاملا هاما من عوامل التحول الاقتصادي في أوكرانيا. بيد أن الناتج المبلغ عنه لا يزال ينخض. أما التغيرات الهيكلية في الاقتصاد فتتقدم ببطء، بينما ظلت عملية الخصخصة محدودة النطاق. وفي الوقت نفسه، توجد تقارير تفيد بأن انكماش الناتج في أوكرانيا قد يكون موضع مبالغة جسيمة، لأنه يعتقد أن حجم النشاط الاقتصادي غير المسجل في البلد أكثر بكثير من مثيله في الاقتصادات الأخرى المارة بمرحلة انتقال وأنه أخذ أيضا في النمو. وبالنسبة لأوكرانيا، مثلما هو الأمر بالنسبة للاتحاد الروسي، يمكن أن تبرهن الأحداث على أن التنبؤ القائل باستمرار الانكماش الاقتصادي في سنة ١٩٩٧، الذي أجمع عليه المتنبئون، مفرط في التشاؤم، بل وقد تنضم أوكرانيا إلى المجموعة المتنامية من بلدان رابطة الدول المستقلة التي تبلغ عن ازدياد الناتج. وحتى إذا كان الأمر كذلك، فإن مجرد تحقيق نمو إيجابي لا يعني أن جميع العقبات قد جرى التغلب عليها أو أن الانتعاش سيتواصل. وستلزم إجراءات حكومية متواصلة على جبهات عديدة لضمان حدوث ذلك.

ثالثا - نمو أكثر في بلدان نامية أكثر

٥٥ - بينما كان النمو الاقتصادي في البلدان النامية متركزا في السابق في بلدان آسيوية عدة وفي أمريكا اللاتينية بصورة متقطعة، بات هذا النمو قائما على نطاق أوسع. والواقع أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع في سنة ١٩٩٦ في ٧٦ بلدا ناميا (من بين ٩٢ بلدا يجري رصدها بانتظام)، مما يمثل ٩٦ في المائة من أفراد العينة (انظر الجدول رقم ٢). وعلاوة على ذلك، يتنبأ لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأن يشمل بلدين آخرين في سنة ١٩٩٧، بحيث تزيد حصة الأفراد المشمولين إلى ٩٧ في المائة.

٥٦ - وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشر للنمو الاقتصادي يتسم بالضآلة الشديدة والجزئية، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات النامية. فهو لا يقول سوى أن متوسط الدخل الفعلي المولد في الاقتصاد ليس راكدا أو أخذًا في الانخفاض. وتحقيق البلدان النامية كلها تقريبا لذلك لا ينبغي اعتباره "حدثا" مشهودا بل أمرا روتينيا. إلا أنه لم يكن روتينيا خلال معظم التسعينات من القرن العشرين. ففي سنة ١٩٩١، على سبيل المثال، لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلا في ٥٤ بلدا ناميا تمثل ٨٢ في المائة من مجموع سكان البلدان النامية.

٥٧ - ومما يؤسف له - وإن كان أمرا معتادا - أن أقل البلدان نموا التي بها زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تضم من إجمالي سكان تلك الفئة من البلدان حصة أصغر مما لدى البلدان الداخلة في العالم النامي إجمالا التي بها زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. إذ لم تشهد سنة ١٩٩٦ زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلا في ٢٣ بلدا من بين البلدان الأقل نموا الـ ٣٦ المرصودة (من بين ما مجموعه ٤٨ بلدا تطلق عليها صفة أقل البلدان نموا). ويمكن القول، على الأقل، أن نحو أربعة أخماس الناس الذين يعيشون في أقل البلدان نموا موجودون في بلدان يزداد بها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو النصف في مستهل العقد.

الجدول رقم ٧ - عدد البلدان ذات الاقتصادات الناشئة التي بها ازدياد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والخصمة من إجمالي السكان، حسب المنطقة أو مجموعة البلدان، ١٩٨٧-١٩٩١

	١٩٩٧ (ب)	١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
النسبة المئوية الإجمالي السكان	٧٨	٩٦	٩٠	٨٥	٨١	٨٥	٨٧	بلدان الاقتصادات الناشئة ومن بينها بلدان:
عدد البلدان	٧٨	٧٦	٧٣	٥٩	٨١	٦٠	٨٧	أمريكا اللاتينية
النسبة المئوية الإجمالي السكان	٧٤	٩٤	٧٣	٩٠	٦٩	٥٥	٥٧	أفريقيا
عدد البلدان	٧٤	٧١	٧١	١٩	٦٩	١٦	٥٧	جنوب آسيا وشرقها (بما فيه الصين)
النسبة المئوية الإجمالي السكان	٨٩	٨٩	٦٧	٤١	٣٦	١٧	٤٩	أوروبا
عدد البلدان	٨٩	٣١	٦٧	١٥	١٧	١٦	١٧	
النسبة المئوية الإجمالي السكان	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٧	٩٧	٩٦	جنوب آسيا وشرقها (بما فيه الصين)
عدد البلدان	٩٩	١٦	١٦	١٧	١٩	١٦	١٥	
النسبة المئوية الإجمالي السكان	٧٤	٧٥	٦٧	١٩	١٤	٨٩	٧٧	غرب آسيا
عدد البلدان	٧٤	٨	٦٧	٥	١٤	٩	٧٧	
النسبة المئوية الإجمالي السكان	٧٨	٨٠	٨٧	٥٣	٦٦	٦٠	٤٣	أقل البلدان نموا
عدد البلدان	٧٨	٧٣	٨٧	١٧	١٦	١٦	١٧	

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتنميط السياسات، التابعة للأمم المتحدة (بما في ذلك التغيرات والاستقطاب السكانية المستخدمة من مشروع: World Population Prospects 1996 Revision).

(أ) تقدير أولي.

(ب) تنقلا إلى مشروع ليك.

(ج) تشير إلى إجمالي سكان البلدان في المنطقة أو ضمن مجموعة البلدان المعينة الداخلة في السيرة، ومجموع السيرة يمثل ٩٨ في المائة من جميع الناس في البلدان الناشئة.

٥٨ - تزيد التقديرات أن الناتج المحلي الإجمالي في افريقيا قد نما بمعدل يفوق ٤ في المائة في سنة ١٩٩٦، وتفيد التنبؤات أن معدل النمو في سنة ١٩٩٧ سيبلغ ٤ في المائة (انظر الجدول ألف - ٦). وبنمو عدد السكان بمعدل ٢,٧ في المائة سيزيد ذلك نصيب الفرد من الناتج لسنتين على التوالي للمرة الأولى منذ السنتين ١٩٧٩ و ١٩٨٠. وبالمثل، تشير التقديرات إلى أن الناتج في أمريكا اللاتينية قد نما بنسبة ٣ في المائة في سنة ١٩٩٦؛ ويُنْتَبأ له أن يزيد بنسبة ٤ في المائة في سنة ١٩٩٧. وهكذا، يعود نصيب الفرد من الناتج في أمريكا اللاتينية إلى الارتفاع بعد توقف في سنة ١٩٩٥ (ينمو عدد السكان في المنطقة بمعدل يزيد قليلا على ١,٥ في المائة سنويا).

٥٩ - إلا أنه لا يمكن القول بشأن أي من هاتين المنطقتين أن معدلات نمو الناتج، والدخل بالتالي، كافية لتقليص الفقر بوضوح أو لضمان نمو فرص العمل نموا كافيا. ولا يزال هذا النوع من الدينامية الاقتصادية مقصورا على عدد محدود من الاقتصادات، لا سيما في آسيا. وعلى الرغم من ذلك، يمثل انتشار النمو الاقتصادي بين البلدان النامية تطورا مشجعا طال انتظاره ليكون منطلقا للبناء على أساسه.

ألف - النمو الاقتصادي الجديد في أفريقيا

٦٠ - كانت زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في افريقيا، من أقل من ٣ في المائة في سنة ١٩٩٥ إلى أكثر من ٤ في المائة في سنة ١٩٩٦، تجسيدا للنمو الشديد في عدد كبير من البلدان. فقد شهد ما لا يقل عن ١٨ بلدا افريقيا نمو ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة أو أكثر في سنة ١٩٩٦. وكان النمو شديدا بوجه خاص في قطاعات المنتجات الأولية، التي لا تزال المنطقة تعتمد عليها اعتمادا شديدا، على الرغم من أن ناتج الصناعات التحويلية قد ارتفع هو الآخر ارتفاعا ذا شأن في بعض البلدان.

٦١ - وكان بعض النمو بمثابة ظاهرة مؤقتة، لا سيما انتعاش الناتج الزراعي بعد الانكماش بفعل الجفاف؛ وإن كانت استدامة عناصر تسارع النمو الأخرى لا يمكن اعتبارها أشياء مسلما بها. فهذه الاستدامة تتوقف على استمرار الإصلاح الاقتصادي وزيادة الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري، فضلا عن مواءمة تطوير المؤسسات الداعمة للنمو الاقتصادي.

٦٢ - وكان الانتاج الزراعي عاملا رئيسيا مؤثرا في تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي فيما يقارب جميع بلدان افريقيا. وهذا ينطبق بوجه خاص على شمال افريقيا، حيث ازداد انتاج الحبوب وحده بنسبة ٥٥ في المائة في سنة ١٩٩٦. ففي المغرب، حيث كان الجفاف من قبل شديدا كل الشدة، ازداد انتاج الحبوب بمعامل يزيد على خمسة، وكان دافعا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يُقَدَّر بـ ٩ في المائة في سنة ١٩٩٦. وكانت ظروف النمو مواتية بصفة عامة في وسط افريقيا وشرقها وغربها أيضا. إذ أن ناتج أثيوبيا القياسي من الحبوب في سنة ١٩٩٦ قد جعل هذا البلد قريبا كل القرب من تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي؛ وهو ما كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسات أثيوبيا الإصلاحية خلال السنوات الخمس السابقة.

٦٣ - وفي الجنوب الأفريقي، حدث في أعقاب انخفاض الانتاج الزراعي في سنة ١٩٩٥ بضعف الجفاف أن انتعش الانتاج الزراعي أيضا بعد سقوط الأمطار بقدر كاف، بحيث كانت المحاصيل طيبة في موسم ١٩٩٥ - ١٩٩٦. وسُجل في المنطقة رقم قياسي للنتاج من المحاصيل النقدية والأغذية الأساسية، وكان ذلك أكثر من كاف لتلبية متطلبات الاستهلاك الغذائي في المنطقة في سنة ١٩٩٦. وفي جنوب افريقيا، كان القطاع الزراعي القوة الدافعة الرئيسية وراء نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٦.

٦٤ - كما ساهم التعدين مساهمة كبرى في ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في بلدان عديدة في سنة ١٩٩٦. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، اسهم ارتفاع الأسعار الدولية ومدونات التعدين الجديدة المتطوية على تعريف أوضح لحقوق المستثمرين الأجانب والتزاماتهم والمسوح الجيولوجية الممولة بالمعونات في حدوث زيادة شديدة في الاستكشاف بحثا عن الرواسب المعدنية؛ وكان النجاح في هذا الصدد مشهودا. وعلى وجه التحديد، شهد انتاج الذهب زيادة سريعة في بلدان عدة بغرب افريقيا وجنوبها. وبالإضافة إلى ذلك، زاد انتاج المعادن النفيسة (الماس، والذهب، والبلاتين، وغير ذلك) في بوتسوانا وزائير وزامبيا وزمبابوي وناميبيا؛ كما زاد انتاج النفط في بلدان أخرى.

٦٥ - وبينما يجري انتاج المعادن والكثير من المنتجات الزراعية في افريقيا لأجل الأسواق الخارجية أدت زيادات الناتج والدخل في هذين القطاعين إلى زيادة الطلب المحلي والناتج بصفة عامة. وفي هذا الصدد، تعززت الدخول الخاصة والإيرادات الضريبية في كثير من بلدان افريقيا، الأمر الذي زاد من الإنفاق المحلي، وذلك كله بضعف الزيادة في أسعار السلع الأساسية غير النفطية في سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ والزيادات الحادثة في الآونة الأخيرة في أسعار النفط (انظر الجدول ألف - ٨). وأسهم ذلك، على سبيل المثال، في تحسين النمو الناتج في الجزء الأفريقي الأوسط من منطقة الفرنك (الاتحاد المالي الافريقي) في سنة ١٩٩٦.

٦٦ - وتباين اسهام الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي تباينا شديدا فيما بين البلدان. وفي بضع حالات كانت الصناعات التحويلية هي القطاع الأسرع نموا في سنة ١٩٩٦، على الرغم من أن ذلك قد انطلق من قاعدة صغيرة، الأمر الذي جعل اسهام الصناعات التحويلية في نمو الناتج المحلي الإجمالي ضئيلا. ففي كوت ديفوار، استفاد قطاع الصناعات التحويلية من تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الافريقي في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٩٤، مما زاد من قدرة صادراتها إلى البلدان الأخرى في المنطقة على التنافس؛ وزادت تلك الصادرات زيادة شديدة. وعلاوة على ذلك، يحدث الآن توسع في قدرة كوت ديفوار المحلية على تجهيز الكاكو. ومن ناحية أخرى، ظل أداء قطاع الصناعات التحويلية في نيجيريا ضعيفا، بتأثير ضعف الطلب ونقص المدخلات المستوردة ووجود مشكلات متعلقة بالبنية الأساسية. وتواجه قطاعات الصناعات التحويلية في بلدان عدة ضرورات التكيف الناتجة عن تدابير تحرير التجارة.

٦٧ - ووفرت مبادرة التكامل الإقليمي - التي دبت فيها حياة جديدة وضمت أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، وتسمى الآن "هيئة تعاون شرق افريقيا" - أسواقا متسعة أمام الناتج المحلي للصناعات التحويلية في البلدان الأعضاء. كما مهد توقيع بروتوكول تجاري جديد بين البلدان الأعضاء في الجماعة

الإنمائية للجنوب الأفريقي السبيل أمام توسيع الأسواق وزيادة التجارة بين الدول الأعضاء في الجماعة، على الرغم من أن جنوب أفريقيا تهيمن باطراد على الصناعة التحويلية في المنطقة.

٦٨ - وبالنسبة للأجل المتوسط، تتوقف احتمالات الناتج على استمرار التقدم في التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي. ولذلك، حررت الجزائر، على سبيل المثال، الأسعار المحلية وسوق العملات الأجنبية والتجارة في سلسلة خطوات استهلكت في سنة ١٩٩٤ وحققت قدرا كبيرا من الاستقرار للاقتصاد الكلي، وذلك بفضل التمويل الخارجي وتخفيف عبء الديون. وفي مصر، تسارعت حُطى الإصلاح الاقتصادي في مستهل سنة ١٩٩٦، ببرنامج خصخصة متسارع وموالة تحرير التجارة وإصلاح تشريعات الاستثمار وإزالة القيود المفروضة على الأيجارات إزالة جزئية.

٦٩ - وانخفضت معدلات التضخم في عدة بلدان أفريقية في سنة ١٩٩٦، وجاءت المحاصيل الطيبة والسياسات النقدية التقييدية لتكون عاملا مساعدا على ذلك. وفي منطقة الفرنك (الاتحاد المالي الأفريقي)، انخفضت معدلات التضخم من خانة العشرات إلى خانة الآحاد في جميع البلدان - - وإلى أقل من ٥ في المائة في معظم البلدان - - بانتهاء الحافز التضخمي الناجم عن خفض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في سنة ١٩٩٤، بينما حافظت الحكومات على السياسات النقدية والضريبية المتشددة. وفي نيجيريا، انخفض معدل التضخم الشهري، المحسوب على أساس سنوي، إلى أقل من ٣٠ في المائة في منتصف ١٩٩٦، لأول مرة منذ مطلع ١٩٩٢، وذلك نتيجة لخطوات التثبيت المالي المتخذة خلال سنتي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وفي غانا أيضا، حدث انخفاض مطرد في معدل التضخم الشهري بفعل المحصول الغذائي الطيب وتشدد السياسات الضريبية والنقدية. ومن ناحية أخرى، أسهمت زيادة أسعار النفط المستورد في زيادة التضخم في بلدان أخرى، من بينها كينيا، حيث ارتفع معدل التضخم الشهري إلى رقم يدخل في خانة العشرات في منتصف ١٩٩٦، وذلك لأول مرة منذ أواخر سنة ١٩٩٤. وفي أنغولا وزائير، حانت زيادات الأسعار من قبيل التضخم العام، حيث باتت المعدلات السنوية لتغيير الأسعار بالآلاف في المائة أو أكثر من ذلك.

٧٠ - وفي بلدان أفريقية عدة، واجهت المحددات العادية للأنشطة الانتاجية عراقيل، في بعض أجزاء البلد على الأقل، حيث لم تعد قائمة الشروط الأساسية للسلام الأهلي والأمن. وتحتل السودان والصومال وليبيريا المقدمة بين هذه البلدان. وفي سنة ١٩٩٦ تأخرت جهود إعادة بناء اقتصاد أنغولا الذي دمرته الحرب، وذلك بفعل طول الوقت اللازم لتسريح المقاتلين المسلحين واستعادة السلام. وجاء طول هذا الوقت كشيء غير متوقع. إلا أن رواندا شهدت إحراز تقدم مشهود في استعادة الأنشطة الاقتصادية العادية، الأمر الذي انطوى، على وجه التحديد، على إصلاح قطاعها الزراعي. وأدى هذا إلى زيادة كبيرة في الناتج الغذائي وإلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٦ بما يقدر بـ ١٥ في المائة. وشهد الكثير من بقية منطقة البحيرات العظمى الأفريقية صعوبة بالغة في سنة ١٩٩٦، بسبب التوترات والصراعات الإثنية، وزيادة العنف والقتال السافر، ووجود عدد ضخم من اللاجئين عبر الحدود والمشردين داخليا، ناهيك عن آثار الحظر الذي فرضته على بوروندي في سنة ١٩٩٦ البلدان المجاورة لها. وبعودة أعداد ضخمة من اللاجئين إلى رواندا مع نهاية ١٩٩٦، تزداد احتمالات إعادة البناء والانتعاش في سنة ١٩٩٧. وبالمثل،

تحسنت الاحتمالات الاقتصادية في سيراليون، بعد توقيع اتفاق السلام هناك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

باء - طريق التكيف/الانتعاش الذي سلكته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٧١ - كانت العودة إلى مستويات الدخل المتوسط والإنتاج للفرد، التي أخذت في الارتفاع في التسعينات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قد توقفت مؤقتاً في عام ١٩٩٥ من جراء الانكماش الاقتصادي الحادة في الأرجنتين والمكسيك، اللذين يشكلان معاً ما يزيد عن ٤٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي. بيد أنه مع بدء انتعاش النشاط الاقتصادي في هذين البلدين في عام ١٩٩٦ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة ٣ في المائة، أي مرة أخرى بأسرع من نمو السكان، وثمة تنبؤات بأنه سيرتفع أكثر من ذلك ليصل إلى نسبة ٤ في المائة بالنسبة عام ١٩٩٧. لكن معدلات النمو الاقتصادي لفرادى الدول ليست عالية للغاية، مع استثناءات قليلة. وعلاوة على ذلك، فالنمو في الناتج المحلي الإجمالي تباطأ في عام ١٩٩٦ في بلدان كثيرة، منها البرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا، وانخفض مستوى الإنتاج في فنزويلا.

٧٢ - وقد تباطأ أيضاً النمو في الناتج المحلي الإجمالي في معظم أمريكا الوسطى (ولكن لم يحدث ذلك في نيكاراغوا وهندوراس)، بينما تسارع في عدة بلدان كاريبية. وعززت كوبا انتعاشها في عام ١٩٩٦ بتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي ٥ في المائة، إذ قفز إنتاج السكر بمقدار الثلث، وسجل قطاعا التعدين والسياحة زيادات كبيرة، مما يرجع الفضل فيه جزئياً إلى الاستثمارات الأسترالية والكندية. وحققت عدة بلدان كاريبية صغيرة (على سبيل المثال، بربادوس وبليز وجامايكا) انتعاشاً متواضعاً في عام ١٩٩٦، نتيجة لهبوط النشاط الإحصائي، ومن ثم قلت الخسائر في المحاصيل والمرافق السياحية. وسيتعين على اقتصادات أخرى في المنطقة (على سبيل المثال ترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية) الانتظار حتى عام ١٩٩٧، حين يسير معظمها بخطى أسرع نحو النمو إذا استمر الطقس الجيد، يسانده قطاعا السياحة والزراعة.

٧٣ - وإجمالاً، لم يساعد النمو الاقتصادي البطيء نسبياً في تخفيف حدة حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الأمر الذي قد يكون أكبر مصدر للقلق في الصورة الاقتصادية الراهنة. فالبطالة لم تبدأ بعد في الانخفاض من الذرى التي بلغتها خلال فترات الكساد السابقة، خصوصاً في الأرجنتين وأوروغواي وفنزويلا، بينما زادت في كولومبيا. وفي البرازيل لا يزال معدل البطالة فوق مستوى عام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى العوامل الدورية، أدت عناصر هيكلية مجتمعة، مثل التغيرات التكنولوجية والتنظيمية وزيادة المنافسة العالمية في الصناعات الكثيفة العمالة واستمرار إعادة تشكيل القطاع العام، إلى الحد من القدرة على إيجاد الوظائف. ويمكن ملاحظة تأثير ذلك في زيادة دلائل انعدام الأمن الوظيفي وزيادة نشاط القطاع

غير الرسمي. وصاحب ذلك زيادة التفاوت في الدخل والتوترات الاجتماعية التي بدأت في الظهور في شكل تزايد الجريمة والسخط الشعبي في عدد من البلدان.

٧٤ - وتؤكد حالة البطالة الطبيعية الصعبة التي تتسم بها عملية التكيف التي ما فتئت معظم بلدان أمريكا اللاتينية تمر بها منذ عدة سنوات في سياق المرحلة الانتقالية التي تخوضها نحو تحقيق انخفاض في التضخم وزيادة في القدرة على المنافسة. ومع ذلك، فإن الالتزام بمواصلة استراتيجيات التكيف المختارة ما زال قويا، كما اتضح من اضطرار الأرجنتين والمكسيك إلى الصمود أمام الانكماش الحاد في النشاط في عام ١٩٩٥. بيد أن التصحيحات المدخلة على السياسات في هذين البلدين أسفرت عن نتائج هامة، خصوصا في القطاع الخارجي. ففي نهاية عام ١٩٩٦، ورغم الانتعاش الوليد في الطلب الداخلي، حقق كلا البلدين ميزانا تجاريا إيجابيا، وإن كان ضئيلا، يعزى أساسا إلى أدائهما التصديري القوي.

٧٥ - وقد جاء تباطؤ النمو عام ١٩٩٦ في معظم البلدان الأخرى انعكاسا لسياسات التثبيت التي استهدفت خفض التضخم (كما هو الحال في البرازيل وشيلي وكولومبيا) أو الاختلالات الخارجية (كما هو الحال في بيرو). وفي الواقع، واصلت معدلات التضخم انخفاضها في معظم أنحاء المنطقة. فقد بلغ معدل التضخم السنوي في البرازيل حوالي ١٢ في المائة في نهاية عام ١٩٩٦، وهو أقل مستوى له على مدار ٣٩ سنة. وقد اعتمدت السلطات هناك على السياسات النقدية التقيدية عملا على كفاءة استمرار الانخفاض في التضخم، في حين أن من المتوقع الآن أن تتحول السياسة الضريبية لتصبح أكثر تقييدا، انتظارا لتشريعات سيعتمدها الكونغرس. ويعد ذلك ضروريا لتعزيز خطة التثبيت وتحقيق هدف التضخم الأحادي الرقم، على الرغم أن ذلك يأتي، كما أشير أعلاه، مقابل خسارة اجتماعية شديدة في المدى القصير.

٧٦ - واستهلت فنزويلا خطة جديدة للتكيف الاقتصادي الكلي في عام ١٩٩٦، كان من آثارها على المدى القصير مضاعفة التضخم المفتوح إلى حوالي ١٠٠ في المائة للسنة ككل. ويرجع أساسا هذا المعدل، الذي يعد إلى حد كبير أعلى معدل في المنطقة، إلى إلغاء الضوابط السعرية وإدخال تخفيض حاد على قيمة العملة كجزء من برنامج صارم للتكيف. وبالتالي أدى الثبات في سعر الصرف وتحسّن موازين الاقتصاد الكلي - كنتيجة جزئية لارتفاع أسعار النفط دوليا - إلى حدوث توقعات بانخفاض التضخم.

٧٧ - وثمة إسقاط بأن معدل التضخم في أمريكا اللاتينية سوف يواصل انخفاضه في عام ١٩٩٧ بسبب استمرار السياسات الضريبية والنقدية المحكمة. وينتظر حدوث تقدم كبير على جبهة التضخم خصوصا في فنزويلا والمكسيك. ومن المتوقع في البلدين، كما هو الحال في الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبوليفيا، أن يؤدي الانضباط الضريبي إلى تحسن في الموازين المتصلة بميزانية عام ١٩٩٧.

جيم - التماس معدل مستدام للنمو في آسيا

٧٨ - تباطأ النمو الاقتصادي في معظم آسيا في عام ١٩٩٦، فقد سعى صناع السياسات في عدة بلدان - خصوصا في جنوب آسيا وشرقها وفي الصين - إلى إبطاء الاقتصادات التي أصبحت معدلات توسعها الشديد السرعة غير مستدامة. بيد أنه أمكن في اقتصادات آسيوية أخرى، خصوصا في غرب آسيا، استيعاب ضرورات التكيف المستمر من خلال حدوث نمو أسرع يعود السبب فيه إلى الكسب المضاجئ الآتي من معدلات التبادل التجاري الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط بأكثر من المتوقع. وعلاوة على ذلك، حققت تركيا الممتدة بين آسيا وأوروبا نموا قويا للعام الثاني بعد فرض تقييد نقدي وضريبي شديد صاحبه كساد في عام ١٩٩٤ (للاطلاع على التفاصيل انظر الجدول ألف - ٦) .

٧٩ - وبالنسبة لعام ١٩٩٧، ثمة تنبؤات بحدوث مزيد أو تجدد في تباطؤ النمو في معظم البلدان، حيث ستندعم الإجراءات الإضافية المتخذة لتخفيض الاختلالات الداخلية و/أو الخارجية. وفي واقع الأمر، من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٧ بنسبة ١ في المائة أو أكثر في أربع فقط من الاقتصادات الآسيوية الثلاثين التي يجري رصد نشاطها الاقتصادي بانتظام (الأردن وسرى لانكا والعراق والفلبين).

١ - سياسات الاعتدال في جنوب آسيا وشرقها

٨٠ - تباطأ النمو الاقتصادي في جنوب آسيا وشرقها ككل في عام ١٩٩٦ كنتيجة أساسا لحدوث تباطؤ في نمو الاقتصادات التي حققت معدلات نمو شديدة الارتفاع في عام ١٩٩٥. فقد انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا من نطاق ٨ - ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى نطاق ٦ - ٨ في المائة في عام ١٩٩٦. وبدأ التباطؤ في معظم تلك البلدان في أوائل عام ١٩٩٦ على أثر اتباع سياسة نقدية صارمة؛ ثم واصل النمو انخفاضه خلال السنة حين انخفض النمو في الصادرات انخفاضاً حاداً. أما معظم البلدان الأخرى في المنطقة فمنها التي حافظت على معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي مماثل لما حققته في عام ١٩٩٥ ومنها التي شهدت تباطؤاً في النمو، فيما عدا استثنائين بارزين هما بابوا غينيا الجديدة، التي بدأت تنتعش ببطء بعد الانكماش الحاد الذي شهدته في عام ١٩٩٥، والفلبين، التي يتجه فيها الناتج المحلي الإجمالي اتجاهها تصاعدياً بعد المعدلات الشديدة الانخفاض التي شهدتها في أوائل التسعينات.

٨١ - وقد جرى عموماً في عام ١٩٩٦ الاحتفاظ بالتقييد النقدي الذي اتبع في عام ١٩٩٥ في الاقتصادات ذات النمو المرتفع، فضلاً عن الهند والفلبين. وأدى ذلك إلى تحقيق التأثير المستهدف المتمثل في تقليل الطلب الداخلي الذي أدى مع التحسن في الإنتاج الزراعي في بعض البلدان إلى تخفيض معدل التضخم تخفيضاً كبيراً. ومن المتوقع أن يستمر الوضع النقدي على شدته في معظم الاقتصادات، حيث لا يزال التضخم يعتبر عالياً في بعض البلدان (إندونيسيا والفلبين والهند)، ويستمر القلق بشأن الضغوط

التضخمية الناتجة عن زيادة الأجور التي نفذت من خلال النظام (تايلند وسنغافورة وماليزيا). وستتسم سياسات الاقتصاد الكلي في باكستان بالتكشف، على أساس العمل باتفاق احتياطي مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦ جرى التفاوض بشأن استئنافه. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد السياسة النقدية الصارمة على كبح جماح الطلب على الواردات حيث يعتبر العجز الخارجي مفرطاً (تايلند وجمهورية كوريا).

٨٢ - وقد كان الانخفاض في نمو صادرات المنطقة أشد كثيراً مما كان متوقفاً في أوائل العام. فقد أضر رفع قيمة سعر صرف الدولار خلال العام بقدرة الصادرات على المنافسة في كثير من اقتصادات المنطقة التي ترتبط عملاتها ارتباطاً لصيقاً بالدولار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اقتصادات بعض البلدان مثل جمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا وإقليم تايوان التابع للصين، التي تشكل منتجات تكنولوجيا المعلومات جانباً كبيراً من صادراتها، عانت من التوحيد الحاد في الطلب العالمي على هذه المنتجات خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٦. وتضررت حصائلها التصديرية بشدة على وجه خاص من جراء تخصصها في أشباه الموصلات وأنواع معدات الحاسوب ذات المكون التكنولوجي المنخفض نسبياً والتي تعرضت لضغوط أكثر وضوحاً نحو تخفيض الأسعار عند هبوط الطلب. وعلاوة على ذلك، تعرضت أيضاً بعض الاقتصادات التي تشكل الصادرات التقليدية ذات العمالة المكثفة أنصبه كبيرة فيها، لانخفاض في قدرتها التنافسية بسبب ارتفاع تكاليف وحدة العمالة (تايلند وماليزيا). ويؤكد هذان التطوران الأخيران مسألة هيكلية هامة، هي الحاجة إلى رفع مستويات المهارات والتكنولوجيا في الانتاج باستمرار من أجل الاحتفاظ بمعدل نمو عال في الصادرات.

٨٣ - وثمة تنبؤات بأن النمو الاقتصادي في المنطقة سيستمر في عام ١٩٩٧ على نفس معدله لعام ١٩٩٦. وسوف يكون النمو مستقراً أو قوياً إلى حد ما في تلك الاقتصادات التي عانت من تباطؤ شديد في عام ١٩٩٦. بيد أنه لما كانت سياسة الاقتصاد الكلي ستظل مقيّدة عموماً، فمن المتوقع أن تنبع قوة الدفع من انتعاش الصادرات، إذ من المنتظر أن يظل سعر صرف الدولار مستقراً وأن يواصل الطلب العالمي على منتجات تكنولوجيا المعلومات اتجاهه الدوري الذي بدأه في الربع الرابع من عام ١٩٩٦ نحو الارتفاع.

٨٤ - ومن المتوقع أن تشهد الفلبين زيادة في سرعة النمو في عام ١٩٩٧، يدعمها الاستثمار والصادرات والإنفاق الاستهلاكي القوي. ومن المتوقع أيضاً أن تشهد سري لانكا ارتفاعاً كبيراً في النمو. وثمة تنبؤات بأن تنمو بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٧، وهو معدل أكثر انطباقاً على هذا البلد من المعدل الذي حققه في عام ١٩٩٦ نظراً للجفاف وما كان له من تأثير على توليد الكهرباء وما أدى إليه ازدياد سوء الحرب الأهلية من تشييط الرغبة في الاستثمار.

٧ - "الهبوط الآمن" للصين

٨٥ - يسعى صناع السياسات في الصين منذ عدة سنوات إلى تخفيض نمو الناتج المحلي الإجمالي من أجل تخفيف حدة الضغط على الأسعار المتأتي من الزيادات السنوية الكبيرة في الطلب. ويبدو الآن أن

النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد هبط أخيرا إلى أقل من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦. وواصل معدل التضخم أيضا اتجاهه نحو الانخفاض، فانخفض إلى أقل من ٩ في المائة في عام ١٩٩٦ بعد أن كان ١٧ في المائة في عام ١٩٩٥.

٨٦ - وقد جاء "الهبوط الآمن" للاقتصاد الصيني نتيجة الدأب في اتباع سياسة نقدية صارمة، صاحبها اتخاذ تدابير مباشرة، منها تقليص المشاريع الاستثمارية، وفرض رقابة حكومية على أسعار بيعها، وإنفاذ سقف الائتمان إنفاذا صارما من خلال الضوابط الإدارية. ونجح هذا الجمع من السياسات في احتواء النمو الاستثماري، الذي كان أكثر مصادر الطلب دينامية. وجرى تخفيض معدل الاستثمار الثابت تخفيضا حادا خلال عام ١٩٩٥ (انخفض إلى ١٨ في المائة) ثم أدخل عليه تخفيض آخر في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٦. كما تباطأ نمو الصادرات، على نحو ما حدث في جنوب آسيا وشرقها، بعد عدة سنوات من النمو الشديد السرعة. ومن ناحية أخرى ظل الإنفاق الاستهلاكي قويا.

٨٧ - وقد ساعد أداء القطاع الزراعي الجيد في احتواء التضخم فضلا عن وقف نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من حدوث فيضانات في مناطق شاسعة من البلد، من المتوقع أن تصل الزيادة الإجمالية في إنتاج الحبوب إلى مستوى قياسي يبلغ ٤٨٩ مليون طن متري في عام ١٩٩٦، مستجيبة جزئيا لزيادة بنسبة ٣٠ في المائة في أسعار المشتريات الحكومية من المنتجات الزراعية في حزيران/يونيه.

٨٨ - ونظرا لما تحقق من مكاسب في مواجهة التضخم، خففت الحكومة قليلا من قبضة السياسة النقدية خلال العام بغية تخفيف حدة ما تواجهه المؤسسات الحكومية من نقص في التمويل. وقد جرى رفع السقف الائتماني المفروض على المصارف، ومن ثم زاد حجم الأموال المتاحة للنظام المصرفي إقراضها. وقام المصرف المركزي أيضا بتخفيض معدلات الفائدة على الودائع مرتين خلال العام، وبذلك انخفضت تلك المعدلات إجمالا بنسبة ٣,٥ نقطة مئوية.

٨٩ - وقد كان إصلاح المؤسسات الحكومية تحديا شاقا بشكل خاص للسياسات في الصين. فالقطاع الصناعي المملوك للدولة، الذي لا يزال تعمل لديه غالبية قوة العمل الصناعية الصينية، يعاني من قلة الكفاءة، كما تفاقمت خسائر تلك المؤسسات بشدة من جراء السياسة الائتمانية الصارمة. وأدى تكديس المنتجات غير المباعة إلى تدهور حالة "تسلسل الديون"، حيث تدين المؤسسات بعضها لبعض الآخر بقيمة إمدادات المواد الخام والمدخلات الوسيطة. وتتخذ الحكومة حاليا خطوات حذرة للغاية نحو تحويل هذه المؤسسات إلى شركات مساهمة، للاستفادة من النمو الذي يشهده سوق الأسهم الداخلي.

٩٠ - وقد جرى الإسراع في عام ١٩٩٦ بإجراء إصلاحات في مجالات أخرى مثل سياسة سعر الصرف والقطاع المالي والاستثمار الأجنبي. وأصبحت العملة قابلة للتحويل الحر بالنسبة لمعاملات الحسابات الجارية اعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأنشأ المصرف المركزي سوقا فيما بين المصارف للأموال

وعمليات السوق المفتوحة، الأمر الذي يعزز من قدرة الحكومة على إدارة الاقتصاد بوسائل غير مباشرة. وجرى الإسراع بالتحرك باتجاه تحقيق المساواة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات الداخلية عن طريق منح حقوق ومراكز متكافئة للشركات الأجنبية مع تخفيض الضرائب وغيره من الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي.

٩١ - ويمكن توقع الإبقاء في عام ١٩٩٧ على الأولوية الممنوحة لتثبيت الاقتصاد الكلي والنمو المستدام والتوجه العام للسياسة الاقتصادية. وكنتيجة لذلك، يمكن توقع أن يسير نمو الناتج المحلي الإجمالي على نفس إيقاع عام ١٩٩٦، كما أن من المتوقع أن يتجه معدل التضخم نحو مزيد من الاعتدال في عام ١٩٩٧. وعلى الرغم من أنه قد يجري إلى حد ما التخفيف من القيود النقدية، فسوف يستمر التقييد في الموقف الاقتصادي الكلي. كما سيستمر إصلاح القطاع المالي وستستمر تجارب إصلاح المؤسسات الحكومية.

٣ - دعم النمو بسبب أسعار النفط في غربي آسيا

٩٢ - تسود منطقة غربي آسيا من الناحية الاقتصادية ثروات قطاع النفط. وبعد أن انخفضت أسعار النفط في السنوات الأخيرة (انظر الجدول ألف - ٨)، فقد واجهت بلدان عدة احتياجات كبيرة للتعديل الاقتصادي وفقدان الرزح الرئيسي اللازم للنمو الاقتصادي الإقليمي. ومن ثم، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٦ إلى تزويد البلدان المصدرة للنفط باليرادات التي تمس الحاجة إليها لتخفيف عجزها المالي. وبالإضافة إلى ذلك، تدل المؤشرات الأولية أن ميزان الحساب الجاري للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة معا قد سجل فائضا لأول مرة في أكثر من عقد. كما أدى الكسب المفاجئ إلى تزويد بعض البلدان المصدرة للنفط فرصة لتسديد بعض متأخراتها للمقاولين والموردين (المملكة العربية السعودية) وتخفيض دينها (جمهورية إيران الإسلامية).

٩٣ - وبالرغم من الدعم المستمر من ارتفاع أسعار النفط، فإن التوسع الاقتصادي في المنطقة لا يتقدم إلا بنسبة معتدلة. وربما كان النمو الاقتصادي أعلى لولا تباطؤ سرعة عملية السلام الإقليمية المخيب للأمال واستمرار عبء الجزاءات المفروضة على العراق وانخفاض مستوى الروابط الاقتصادية الإقليمية. وفيما سبق، أدت الكلفة الباهظة لحرب الخليج والعبء الثقيل للإعانات واستحقاقات الرفاه إلى إحداث مشاكل في مجال التدفقات النقدية وفرض اجراء تخفيضات في الانفاق العام في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن ثم فقد تم اجراء تخفيضات في الاعانات وزيادة الأسعار في عدد من البلدان، بما فيها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ولا تزال حكومة المملكة العربية السعودية تميل إلى حماية السكان من ارتفاع الأسعار المفاجئ وليس من المرجح أن تخفض الإعانات في عام ١٩٩٧. وفي جمهورية إيران الإسلامية، سيؤدي العجز المستمر في الميزانية، والتزامات الديون الخارجية الهائلة وارتفاع معدل التضخم إلى مواصلة إعاقة النمو. كما ستم المحافظة على سياسة الحكومة في تقييد الواردات، مما يؤدي إلى كبح الاستهلاك والانتاج على السواء.

٩٤ - ومع ذلك، فإن سياسات الإصلاح التي اعتمدها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة وغيرهما من البلدان، قد أدت إلى زيادة احتمالات توازن الحساب الجاري والميزانية. ولا تزال الإصلاحات الاقتصادية، التي ترمي إلى تخفيض الإنفاق العام وتعزيز دور القطاع الخاص عن طريق تحرير التجارة والاستثمار، تنفذ في معظم بلدان المنطقة. ومن المتوقع أن تتم المحافظة على هذه الإصلاحات وأن تساعد في تنويع الاقتصادات المحلية ودفع النمو الاقتصادي، بالرغم من أنه ليس من المتوقع أن تحقق بعض الأهداف، مثل تحويل مقادير كبيرة من الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص تقديماً هاما في الأجل القصير. بيد أن القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية قد بدأ في المشاركة في تمويل مشاريع الطاقة الكهربائية.

٩٥ - وفي إسرائيل، انخفض النمو الاقتصادي انخفاضاً حاداً من نسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٦، بسبب زيادة تضيق السياسة المالية وحدوث تباطؤ في الاستثمارات الذي ترافق جزئياً بالشواغل إزاء عملية السلام. بيد أن الاقتصاد في الضفة الغربية وغزة عانى من تباطؤ حاد وارتفع معدل البطالة، في بعض الأحيان، إلى ٥٠ في المائة، وكان ذلك في المقام الأول نتيجة قيام إسرائيل بإغلاق حدودها مع الأراضي الفلسطينية. وانخفض نمو النشاط الاقتصادي في الأردن إلى حوالي ٤,٥ في المائة، دون المستوى المستهدف البالغ ٦ في المائة. ولا يزال التضخم منخفضاً بالرغم من ارتفاع أسعار بعض البنود الأساسية، مثل الخبز، الذي تم تنفيذه بموجب برنامج التعديل في الأردن. وبالرغم من تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي في لبنان في عام ١٩٩٦ بالمقارنة مع عام ١٩٩٥، فإنه لا يزال قوياً بنسبة ٥ في المائة. وتم تعطيل جهود الإعمار والإصلاح من جراء تجدد الصراع العسكري في مطلع عام ١٩٩٦، إلا أنها انتعشت بسرعة واستؤنف النمو النشط.

٩٦ - وفي عام ١٩٩٧، من المتوقع أن تظل أسعار النفط عند نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٦ ومن المتوقع أن يصبح العراق من مصدري النفط. ومن شأن هذين العاملين أن يساعدا على انتعاش النشاط الاقتصادي في المنطقة، بالرغم من أن من المتوقع أن يؤدي استمرار تشدد موقف سياسات الاقتصاد الكلي إلى زيادة تباطؤ الاقتصاد الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقلب سرعة عملية السلام تؤدي إلى تعميم الآفاق الاقتصادية بالنسبة لغزة والضفة الغربية، اللتين تعهد المجتمع الدولي لهما بحوالي ٥٠٠ مليون دولار من المساعدة الإنمائية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

رابعا - البيئة الدولية المواتية للنمو الاقتصادي

٩٧ - نمت التجارة العالمية في عام ١٩٩٦ بسرعة تقل عما كانت عليه في السنتين السابقتين ومن المتوقع تحقيق تسارع معتدل في عام ١٩٩٧ (انظر الجدول ألف - ٧). بيد أن هذا الأمر لا يمثل شاغلا كبيرا، إذا تذكرنا نمو التجارة بسرعة غير عادية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. ومن ناحية أخرى فإن الفترة القصيرة من ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية غير الوقودية قد انتهت على ما يبدو (انظر الجدول ألف - ٨). وفي الوقت نفسه، لا تزال التدفقات المالية الخاصة تتسع، على الرغم من أن تدفقات المساعدة

الإمائية الرسمية قد اتسمت بالضعف، وهي أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي للبلدان المنخفضة الدخل التي ليست لديها القدرة على تحمل مقادير كبرى من القروض بالشروط التجارية. ونظراً لأن هذه البلدان تقليدياً هي أيضاً من البلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية، فإن قدرة البيئة الدولية على تشجيع نمو هذه الاقتصادات هي على ما يبدو أقل من قدرتها على تشجيع اقتصادات البلدان المرتفعة الدخل في العالم.

ألف - مرحلة انتعاش نمو التجارة العالمية تتلاشى

٩٨ - من المقدر أن حجم الصادرات العالمية قد نما بنسبة ٥,٨ في المائة في عام ١٩٩٦، وهو رقم يقل بكثير عن نسبة ٩ في المائة للنمو في عام ١٩٩٥ و ١٠ في المائة للنمو في عام ١٩٩٤. بيد أن هذه النسبة إذا اقترنت بالتنبؤ بأن الصادرات العالمية ستنمو بنسبة ٧,٢٥ في المائة في عام ١٩٩٧، ستبدو كبداية لانكماش تجاري أكثر منها عودة إلى معدلات نمو التجارة في الجزء الأخير من الثمانينات؛ وبصورة أدق، زادت الصادرات العالمية وسطياً أثناء الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠، بنسبة ٦,٤ في المائة سنوياً التي تمثل عملياً معدل النمو الوسطي المتوقع في الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧. وقد تباطأ نمو التجارة العالمية في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ ثم قفز في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، ويبدو أنه يعود حالياً إلى معدلات "عادية" للنمو بدرجة أكبر (انظر الجدول ألف - ٧).

٩٩ - وقد تمثلت الأسباب الكامنة وراء تغير معدلات النمو في التجارة العالمية في تغير نمو واردات الاقتصادات المتقدمة النمو، التي تمثل معاً حوالي ثلثي الطلب العالمي على الواردات. وكان نمو حجم واردات الاقتصادات المتقدمة النمو في عام ١٩٩٦ نصف معدل عام ١٩٩٥ تقريباً ومن المتوقع أن يستمر النمو في عام ١٩٩٧ بنفس معدل عام ١٩٩٦ أساساً (انظر الجدول ٣). وكان أكبر تباطؤ في عام ١٩٩٦ هو الذي شهدته اليابان والولايات المتحدة، حيث زادت الواردات بمعدلات سريعة بصورة غير اعتيادية في السنوات الأخيرة. وتباطأ نمو الواردات في أوروبا الغربية كذلك.

١٠٠ - وكان فتور الواردات الأوروبية يعكس على ما يبدو بصورة رئيسية تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المعنية، في حين كان هناك عوامل إضافية أثرت على ما يبدو في حالة اليابان والولايات المتحدة، على النحو الذي يشير إليه تغيير العلاقة (المبين في الجدول ٣) بين نمو الواردات ونمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦ والتنبؤ الخاص لعام ١٩٩٧، بالمقارنة مع ذلك النمو في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وفي حالة اليابان، كان ارتفاع أسعار صرف الين بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥ بمثابة حافز كبير لأسعار الواردات. وبالعكس، فقد زادت قيمة الين بنسبة ٣٥ في المائة مقابل الدولار في هذه الفترة، في حين انخفض الين في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٦ بنسبة ١٤ في المائة مقابل الدولار. وفي حالة الولايات المتحدة، لاحت واردات البضائع الرأسمالية وخاصة الحواسيب والمعدات المتصلة بها كبيرة بشكل مغالى فيه في نمو الواردات السابق، الذي كان جزءاً لا يتجزأ من ازدهار الاستثمارات بعد انكماشها في الولايات المتحدة. وتباطأ نمو هذه الواردات بصورة مثيرة في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٦.

الجدول ٣ - نمو حجم واردات الاقتصادات المتقدمة

النمو، ١٩٨٧ - ١٩٩٧

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

١٩٩٧ (ب)	١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	
٥,٦	٥,٢	٩,٠	١١,٠	١,٠	٤,٨	٣,٠	٤,٧	٧,٢	٧,٦	٦,٥	مجموع البلدان
											منها
٤,٨	٧,٢	١٢,٥	١٣,٦	٣,٠	-٠,٤	٤,٠	٥,٧	٧,٩	١٧,٩	٩,١	اليابان
٦,٠	٦,٣	١٢,٨	١٣,٨	١٣,٠	١١,٢	-٠,٨	١,٨	٤,٢	٤,٢	٣,٠	الولايات المتحدة
٥,٣	٤,٣	٦,٦	٨,٩	٤,٥	٣,٣	٣,٨	٦,١	٨,٠	٦,٨	٧,٧	أوروبا الغربية
											بند تذكيري:
											مرونة إيرادات الواردات (ج)
٢,٥	٢,٣	٤,٣	٤,١	١,٢	٣,١	٤,٩	١,٨	٢,٠	١,٧	٢,٠	مجموع البلدان
											منها
٢,٤	٢,٠	٨,٩	٢٢,٦	٩,٩	-٠,٤	١,١	١,١	١,٦	٢,٩	٢,٢	اليابان
٢,٧	٢,٧	٦,٤	٤,٠	٥,٩	٤,٢	-٠,٨	١,٤	١,٢	١,١	١,٠	الولايات المتحدة
٢,٢	٢,٩	٢,٨	٣,١	١٠,٧	٣,٤	٦,٠	٢,٣	٢,٤	١,٧	٢,٧	أوروبا الغربية

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بالاستناد إلى نشرة "الإحصاءات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي.

- (أ) تقدير.
- (ب) توقعات تستند إلى مشروع لينك.
- (ج) النسبة المئوية للتغير في حجم الواردات مقسمة على النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي.

١٠١ - وقد تجلى التباطؤ العالمي في الطلب على الواردات في انكماش نمو الصادرات في معظم مجموعات البلدان في عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ألف - ٧). وحدث أكبر استثناء مفاجئ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث نمت صادرات الأرجنتين والمكسيك، وهما أكبر مصدرين في المنطقة، نموًا سريعًا للسنة الثانية من تنفيذ برامجهما للتعديل والانتعاش. وقد تمثل أحد العوامل الهامة في حالة الأرجنتين في ارتفاع الصادرات إلى البرازيل، شريكها في معاهدة السوق المشتركة لبلدان الجنوب، التي تستحوذ على نسبة ٢٧ في المائة من صادراتها. وفي ناحية أخرى من العالم، استمرت صادرات الاتحاد الروسي في النمو بصورة حادة كذلك؛ ففي الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٦ زادت قيمتها الدولارية بنسبة ٩ في المائة عن الفترة نفسها في السنة السابقة، ويعزى ذلك جزئيًا إلى ارتفاع الصادرات بنسبة ١٧ في المائة إلى بلدان رابطة الدول المستقلة.

١٠٢ - وكان تباطؤ نمو واردات اقتصادات السوق الأوروبية يعني تباطؤ نمو الطلب على صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية. وفي الوقت نفسه، فإن تخفيض أسعار الصرف الحقيقية لعملات هذه البلدان واختناقات العرض التي تعكس عدم اكتمال تحولها الاقتصادي أدى إلى كبح صادراتها كذلك.

١٠٣ - وهناك ظرف خاص أضاف إلى تباطؤ الصادرات من الصين، ولا سيما في مطلع عام ١٩٩٦. فقد قامت حكومة الصين بتخفيض الحسم الذي تمنحه للمصدرين من ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٣ نقاط مئوية في أواخر عام ١٩٩٥. ونتيجة لذلك، وبالإضافة إلى التثبيط المتوقع للصادرات في عام ١٩٩٦، فقد أدى تغيير السياسة إلى تشجيع الشركات على التعجيل بصادراتها المقررة لعام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٥ وذلك للاستفادة من الأشهر المتبقية من معدل الحسم الأعلى.

١٠٤ - وفي أفريقيا، استجابت صادرات السلع الأساسية الزراعية والمعدنية للحوافز المتمثلة في زيادة الأسعار السابقة، وفي تحسن المحاصيل فيما يتعلق بالزراعة، على النحو المذكور أعلاه، في حين كان هناك نمو ضئيل في حجم صادرات النفط. وواصلت بعض البلدان كذلك إحراز تقدم في تنويع اقتصاداتها. وواصلت الصادرات غير التقليدية -- مثل منتجات البستنة والصناعات التحويلية الخفيفة -- والسياحة أداءها الجيد واكتسبت أهمية متزايدة في زيادة حصائل الصادرات، في أوغندا، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وكينيا، ومدغشقر على سبيل المثال.

١٠٥ - وفي الوقت نفسه، انخفضت الأسعار الدولية للسلع الأساسية بوجه عام في غضون السنة، وكان أهم استثناء هو أسعار النفط. وبلاستناد إلى البيانات المتعلقة بالأرباع الثلاثة الأولى، انخفضت الأسعار الدولارية للسلع الأساسية غير الوقودية بنسبة ٣ في المائة تقريبًا في عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ألف - ٨). بيد أنه عندما قوي الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى في عام ١٩٩٦، انخفض متوسط الأسعار الدولارية وصادرات السلع المصنعة كذلك؛ إلا أنها انخفضت بأقل من انخفاض أسعار السلع الأساسية ومن ثم فإن الأسعار "الحقيقية" للسلع الأساسية انخفضت كذلك، ولو بنسبة أقل من ١,٥ في المائة مقاسة من حيث قوتها الشرائية عن المواد المصنعة التي صدرتها الاقتصادات المتقدمة النمو. ومع توقع بقاء نمو

النتائج العالمي معتدلا، فإن أسعار السلع الأساسية -- سواء مقاسة بالدولار أو بالقوة الشرائية مقابل المواد المصنعة -- تتجاوز على ما يبدو الذروة التي وصلت إليها في الدورة الراهنة.

١٠٦ - وارتفع مؤشر أسعار الأغذية، وهي الفئة الوحيدة الرئيسية من السلع الأساسية غير الوقودية التي سُجل فيها ربح، بنسبة تربو على ١٠ في المائة في الأرباع الثلاثة الأولى نتيجة الزيادة الكبرى في أسعار الحبوب. وارتفعت أسعار القمح والحبوب الرديئة إلى مستويات قياسية في الربع الثاني من عام ١٩٩٦ بعد الأضرار الواسعة النطاق المتصلة بالطقس التي لحقت بمحاصيل القمح الشتوية في الولايات المتحدة، وانخفاض الغلال في البلدان المنتجة الرئيسية الأخرى، وارتفاع الطلب في جميع أنحاء العالم، ومستويات المخزون التي تضاعفت بانحدار شديد إلى مستويات لم تصل إليها منذ ٢٠ سنة.

١٠٧ - وانخفضت أسعار المشروبات المدارية بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٦، نتيجة انخفاض بلغ ٢٠ في المائة تقريبا في أسعار البن. وقد أدت صادرات البن الهائلة بشكل غير متوقع من البرازيل في منتصف عام ١٩٩٦ إلى التعجيل في تدهور الأسعار الذي تسارع أثناء الفترة المتبقية من السنة. وزادت صادرات البلدان الأفريقية من البن كذلك، بعد أن سعت هذه البلدان إلى تعزيز حصائل صادراتها عن طريق زيادة حجم الصادرات لتعديل تدهور الأسعار. وعلاوة على ذلك، انسحبت بلدان أفريقية عديدة من خطة البلدان المنتجة للبن للحفاظ على الصادرات (التي حققت قدرا من النجاح في تعزيز الأسعار في السنتين السابقتين)، بعد أن أصبح الاحتفاظ بالمخزونات أمرا باهظ الكلفة بصورة متزايدة مع انخفاض الأسعار.

١٠٨ - وأدى ضعف الطلب والإفراط في العرض إلى انخفاض أسعار مختلف المواد الأولية الصناعية. فقد انخفضت على سبيل المثال أسعار النحاس والألمنيوم انخفاضا حادا نتيجة ضعف الطلب في صناعات الاستعمال النهائي الحاسمة مثل التشييد والنقل في الولايات المتحدة وبلدان أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فقدت أسعار النحاس أرضية واسعة بعد الكشف عن الخسائر الهائلة التي تكبدتها إحدى الشركات اليابانية الكبرى في الاتجار بالصكوك المالية الثانوية المرتبطة بالنحاس، وسط تكهن ذاع على نطاق واسع بأن الشركة تسيطر على قدر كبير من أسهم النحاس غير المبلغ عنها والتي استخدمت للتلاعب بأسعار السوق وأسعار الصكوك الثانوية. بيد أن ارتفاع الطلب على الواردات في الصين والبلدان الآسيوية الأخرى، في السنوات الأخيرة، أدى إلى الحيلولة دون تدهور أسعار الكثير من السلع الأساسية في هذه الفئة.

١٠٩ - وزادت أسعار النفط في عام ١٩٩٦ بنسبة ١٧ في المائة عن عام ١٩٩٥ بسبب الزيادات الأخرى التي تحققت في الربع الأخير فبلغت حوالي ٢٠ دولار للبرميل بالنسبة لسلة الزيوت الخام التي تستخدمها منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) كمييار. وهذا مستوى كان يعتبر بعيد الاحتمال إلى حد بعيد منذ سنة خلت، وزاد ارتفاع الطلب وتم تقييد التوريدات أكثر مما كان متوقعا، ويعزى تقييد التوريدات إلى تقييد معظم أعضاء منظمة الأوبك بالحصص المتفق عليها وانخفاض الناتج الذي لا يتعلق بالأوبك بأقل مما كان متوقعا. وعندما أدى الشتاء البارد بصورة استثنائية في نصف الكرة الشمالي إلى زيادة الطلب، فقد

سمح للموجودات بالانخفاض نظرا لأن الصناعة توقعت أن يستأنف العراق تصدير النفط بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) الذي أذن فيه المجلس للدول بأن تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق، بما يكفي بتوفير عائد بمبلغ لا يتجاوز مجموعه بليوناً واحداً من دولارات الولايات المتحدة كل تسعين يوماً. وعندما تواصل تأجيل عودة دخول العراق إلى السوق، أدت مشتريات المضاربة، إلى زيادة الطلب. بيد أن الصادرات العراقية بدأت بحلول نهاية السنة. وفي الوقت نفسه، كانت مخزونات النفط العالمية أقل مما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٥ واعتبر السوق في حالة حرجة. وبعبارة أخرى، من المرجح أن يؤدي أي انقطاع طفيف في التوريدات إلى جولة جديدة من زيادات الأسعار. بيد أنه فيما عدا ذلك، من المتوقع أن تهدأ أسعار النفط في عام ١٩٩٧، ولا سيما بعد فصل الشتاء.

باء - إزدهار التدفقات المالية إلى البلدان التي تتمتع بإمكانية الحصول عليها

١١٠ - كانت الأسواق المالية في العالم في طريقها إلى تحقيق زيادة بنسبة ٢٥ في المائة في القروض الدولية في الأجلين المتوسط والطويل في عام ١٩٩٦. وازداد اقتراض البلدان النامية في الأرباع الثلاثة الأولى من السنة عما كان عليه في كامل عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ألف - ٩). كما واصلت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية الاستفادة من هذه الأسواق، ولو بمقادير أقل. بيد أن إمكانية حصولها على القروض تتزايد، على النحو التي يشهد به قيام الاتحاد الروسي بإصدار أول سند أوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بمبلغ ١ بليون دولار، الذي تم الإفراط في الاكتتاب عليه. وقامت مصارف التنمية المتعددة الأطراف بزيادة قروضها في الأسواق، مما يدل على وجود قدرة أكبر من جانبها لدفع الأموال إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال نوافذها غير التساهلية.

١١١ - وينتمي معظم مستعملي التمويل الخاص في البلدان النامية -- الاستثمار المباشر بالإضافة إلى القروض -- إلى آسيا وأمريكا اللاتينية. وتواصلت زيادة تدفقات رأس المال الصافية إلى جنوبي وشرقي آسيا، بوجه خاص إلى حد كبير في عام ١٩٩٦ وتركزت في اندونيسيا والفلبين وماليزيا والهند. وكانت تايلند بمثابة استثناء، نظرا لانخفاض تدفقات رأس المال أثناء السنة عندما بدأت ثقة المستثمرين تضمحل بسبب تدهور عجز الحساب الجاري الكبير أصلا وحالات عدم اليقين فيما يتعلق بالسياسات العامة. وبوجه أعم، لا يزال هيكل التدفقات راجحا لصالح عنصر الاستثمار المباشر الأكثر استقرارا. ولا تزال كميات كبيرة من الاستثمار المباشر تتدفق إلى الصين كذلك؛ وزادت نسبة تدفقات الاستثمار المباشر في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٦ بنسبة ١٧ في المائة عما كانت عليه في الفترة نفسها من عام ١٩٩٥.

١١٢ - وتركزت تدفقات رأس المال الخاص إلى أفريقيا عموما - لكن ليس حصرا - في جنوب أفريقيا وبلدان الشمال الأفريقي، حيث لم يتغير التدفق الصافي تغيرا كبيرا في عام ١٩٩٦. وفي ذروة هذه التغيرات، زاد استثمار حافظة الأوراق الأجنبية في مصر زيادة سريعة، في حين انخفضت تدفقات رأس المال إلى جنوب أفريقيا بصورة حادة استجابة لحالات عدم اليقين في السوق إزاء تطورات السياسة العامة.

١١٣ - واستؤنفت التدفقات المالية الخاصة القوية إلى أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٦. وأدى التعديل الذي جرى بأسرع مما كان متوقعا بعد أزمة عام ١٩٩٥ ووجود مناخ دولي موات بدرجة أكبر إلى استعادة ثقة المستثمرين في المنطقة مع ما يرافق ذلك من إمكانية الحصول على رأس المال الأجنبي. ومن ثم، وعلى الرغم من أن صافي تدفقات رأس المال إلى أمريكا اللاتينية الذي بلغ حوالي ٥٠ بليون دولار لم يتغير إلا تغيرا طفيفا في عام ١٩٩٦، فقد قدر أن التدفقات الخاصة قد تضاعفت تقريبا فعوضت بالفعل عن صفقات الإنقاذ الاستثنائية المتعددة الأطراف لعام ١٩٩٥. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٦، وخاصة في الأرجنتين والبرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا، إلا أنه انخفض نوعا ما في المكسيك. وأدت التدابير الجديدة للتحويل إلى القطاع الخاص في البلدان المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى بوليفيا وفنزويلا إلى التبشير بحدوث زيادة أخرى في الاستثمار المباشر في عام ١٩٩٧.

١١٤ - كما استؤنفت إصدار السندات، ولا سيما من جانب الاقتصادات الثلاثة الكبرى، نموه، بدافع من انخفاض أسعار الفائدة في معظم البلدان الصناعية، الأمر الذي حث المستثمرين على البحث عن أصول أكثر ربحية في الأسواق "الناشئة". وتميزت الإصدارات الجديدة بانخفاض الأسعار، وأجل استحقاق وسطي أطول وزيادة التنوع إلى المارك الألماني والين، اللذين يمثلان حوالي ٤٠ في المائة من المجموع. وقد أدى تحسن الظروف إلى تشجيع إعادة تمويل أسواق رأس المال الخاص لقروض المكسيك الرسمية التي تم الحصول عليها أثناء أزمة عام ١٩٩٥.

١١٥ - وكان التراجع في عواطف المستثمرين في عام ١٩٩٦ نشيطا نوعا ما وحدث بعد أن اهتزت بفعل الأحداث التي بدأت في المكسيك وانتشرت إلى بلدان أخرى، في حين بدأت معالجة هشاشة الأنظمة المالية المحلية في البلدان المتأثرة التي كشفت عنها الأزمة. وتعتبر زيادة ثقة الأسواق على ما يبدو شاهدا على التعديلات الحادة التي اضطلعت بها البلدان التي شجعتها التدابير العاجلة التي اتخذها المجتمع الدولي لتعزيز دور صندوق النقد الدولي في تحسين مراقبة البلدان ذات الأسواق الناشئة وفي رصد الاعتمادات اللازمة للتمويل الطارئ عند الحاجة.

١١٦ - ومع ذلك، فإن النصيحة المتبصرة التي يمكن أن تقدم إلى مقرري السياسات في البلدان المستوردة لرأس المال تتمثل أولا في السعي إلى بناء ثقة المستثمرين والاحتفاظ بها عن طريق سياسات الاقتصاد الكلي المتبصرة لديهم، وثانيا في أن يتذكروا أن الأسواق المالية الدولية يمكن أن تصبح متقلبة إلى حد كبير وخاضعة لغرائز القطيع وبالتالي قادرة على تحويل كميات هائلة من الأموال إلى خارج البلدان وكذلك إلى داخلها بمهلة قصيرة.

١١٧ - ومع التطورات المالية والتجارية المواتية في عام ١٩٩٦، بدأت البلدان النامية كمجموعة مرة أخرى بسداد صافي القروض إلى صندوق النقد الدولي. وبعد أن تلقت البلدان النامية ١٢,٦ بليون دولار في شكل قروض صافية في عام ١٩٩٥ (يرجع ذلك في المقام الأول إلى الدفعات الهائلة إلى أمريكا اللاتينية)، فقد قامت هذه البلدان بتسديد صافي بمبلغ ٢,٦ بليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦. وظلت

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كمجموعة مستفيدا صافيا من موارد صندوق النقد الدولي (٣,٢ بليون دولار في الأشهر التسعة الأولى)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى القروض الكبرى الممنوحة إلى الاتحاد الروسي.

١١٨ - وتتجه معظم تدفقات صندوق النقد الدولي نحو البلدان المتوسطة الدخل، إلا أن الصندوق يقترض أيضا على أساس تساهلي إلى البلدان المنخفضة الدخل من خلال مرفق التعديل الهيكلي المعزز. وفي الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٦، بلغت مدفوعات مرفق التعديل الهيكلي المعزز مقدار ما تلقاه صندوق النقد الدولي من سداد للقروض التساهلية السابقة. ويقدم المقرضون والمانحون الآخرون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف مصادر إضافية -- الرئيسية بالفعل -- للتدفقات التساهلية إلى البلدان النامية، إلا أن التدفقات معا انخفضت في عام ١٩٩٥ وليس هناك أي مؤشر على حدوث أي عكس لإتجاه الأمور في عام ١٩٩٦.

١١٩ - وهناك بالفعل عدد من البلدان المنخفضة الدخل لا يكفي ما تكسبه من الصادرات بالإضافة إلى ما تتلقاه من المساعدة المالية الخارجية لسداد قيمة وارداتها الأساسية وخدمة التزامات ديونها الأجنبية. وبالنسبة لهذه البلدان، تمثل أكثر التطورات المالية تشجيعا في عام ١٩٩٦ في الالتزام الجديد للمجتمع الدولي باتباع نهج شامل لتخفيف عبء ديونها، عند الضرورة، حتى إذا احتاجت إلى أشكال أخرى (وجديدة) من تخفيض الديون وإعادة تمويلها مما سبق أن عرض عليها من قبل. وقد تبدأ بلدان منفردة، وبصورة رئيسية في أفريقيا، في أن ترى منافع هذه المبادرة الجديدة في عام ١٩٩٧.

١٢٠ - بيد أنه حتى مع تخفيف التزامات الديون التي سيستغرق تنفيذها عدة سنوات، فإن البلدان المنخفضة الدخل، بما فيها البلدان التي لم تقع في شرك الديون، تحتاج إلى توسيع نطاق إمدادات الأموال التساهلية الجديدة وليست التوقعات بالنسبة لهذه الفئة مشجعة. ومع عدم كفاية مجمل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أصلا، فإن السؤال الآن يتعلق بالدرجة التي يقررها المانحون لتضييق مساعدتهم أو تطبيق نوع من الفرز، أو التخلي عن المساعدة في الحالات التي تعتبر فيها المعونة أقل فائدة أو تضييق نطاقها.

الحواشي

(١) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.C.1 And Corrigendam

الجدول ألف - ١- الاقتصادات المتقدمة النمو: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي ١٩٩٧-١٩٨٧

(النسبة المئوية للتغير السنوي)^(ب)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	(ب) ١٩٩٦	(ج) ١٩٩٧
جميع الاقتصادات المتقدمة النمو	٣,٧	٤,٤	٣,٦	٢,٦	-٠,٦	١,٦	٠,٨	٢,٧	٢,١	٢,٣	٢ ١/٤
البلدان الصناعية الرئيسية	٣,٧	٤,٦	٣,٦	٢,٦	-٠,٦	١,٧	٠,٩	٢,٦	٢,٠	٢,٣	٢ ١/٤
ألمانيا ^(د)	١,٤	٣,٧	٣,٣	٤,٧	١,٢	٢,١	١,١	٢,٩	١,٩	١,٣	٢
إيطاليا	٢,١	٤,١	٢,٩	٢,١	١,٣	-٠,٩	-٠,٧	٢,١	٣,٠	٠,٨	١ ١/٤
فرنسا	٢,٣	٤,٥	٤,٣	٢,٥	-٠,٨	١,٢	١,٣	٢,٨	٢,٢	١,٠	٢ ١/٤
كندا	٤,٣	٤,٩	٧,٥	-٠,٢	١,٨	-٠,٨	٢,٢	٤,١	٢,٣	١,٧	٣ ١/٤
المملكة المتحدة	٤,٨	٥,٠	٧,٢	-٠,٤	٢,٠	-٠,٥	٢,١	٣,٨	٢,٤	٢,٤	٣ ١/٤
الولايات المتحدة	٢,٩	٣,٨	٣,٤	١,٣	١,٠	٢,٧	٢,٢	٣,٥	٢,٠	٢,٣	٢ ١/٤
اليابان	٤,٢	٦,٢	٤,٨	٥,١	٣,٨	١,٠	-٠,٣	-٠,٦	١,٤	٢,٦	٢
بلدان صناعية أخرى	٢,٢	٣,٦	٣,٧	٢,٦	-٠,٧	-٠,٩	-٠,٢	٣,١	٢,٧	٢,٢	٢ ١/٤
بند تذكيري: أوروبا الغربية	٢,٨	٤,٠	٣,٤	٢,٧	-٠,٦	١,٠	-٠,٤	٢,٨	٢,٤	١,٥	٢ ١/٤
الاتحاد الأوروبي (١٥)	٢,٩	٤,١	٣,٤	٢,٧	-٠,٦	١,٠	-٠,٥	٢,٩	٢,٤	١,٥	٢ ١/٤

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات: بالاستناد الى "الإحصاءات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة: فمنذ عام ١٩٩١، أصبحت ألمانيا تشمل المقاطعات الشرقية.

(أ) بيانات مجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة استخدم فيها كعامل ترجيح لكل سنة الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة مقوما بأسعار وأسعار صرف العملة في عام ١٩٨٨.

(ب) تقدير أولي.

(ج) توقعات تستند جزئيا الى مشروع لينك.

(د) قبل كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تشير البيانات الى ألمانيا الغربية وحدها.

الجدول ألف - ٢- البلدان الصناعية الرئيسية: المؤشرات ربع السنوية، ١٩٩٤-١٩٩٦

أربع سنة ١٩٩٦		أربع سنة ١٩٩٥					أربع سنة ١٩٩٤					
الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول		
نمو الناتج المحلي الإجمالي ^(أ)												
٢,٣	٦,٠	١,٦-	٠,٣	٠,١-	٢,٨	١,٣	٤,٢	١,٩	٢,٥	٥,١	ألمانيا	
٢,٠	١,٦-	٢,٠	٤,٣-	٨,٧	٠,٤	٤,٩	٠,١-	٥,٦	٤,٠	١,٢	إيطاليا	
٢,٧	٠,٨-	٤,٥	١,٦-	٠,٤	٠,٤	٢,٨	٢,٦	٢,٢	٥,٣	٣,٦	فرنسا	
٢,٢	١,٣	١,٢	٠,٨	٢,١	٠,٨-	١,١	٥,٩	٤,٧	٦,٨	٤,٠	كندا	
٢,٠	٢,٣	١,٥	٢,٣	٢,٣	١,٩	١,٥	٢,٧	٢,٩	٥,٢	٤,٠	المملكة المتحدة	
٢,٠	٤,٧	٢,٠	٠,٥	٢,٦	٠,٥	٠,٦	٢,٢	٢,٦	٤,٨	٢,٥	الولايات المتحدة	
٠,٤	١,١-	٨,٤	٥,٥	١,٢	٤,٠	٠,٥	٤,٢-	٢,٥	٠,٧	٣,٢	اليابان	
١,٧	١,٧	٣,٥	١,٣	٢,٦	١,٣	١,١	٠,٩	٢,٤	٢,٤	٢,٦	المجموع	
معدل البطالة ^{(ب)(ج)}												
٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٥	٨,٢	٨,١	٨,١	٨,١	٨,٣	٨,٦	٨,٦	ألمانيا	
١٢,٢	١٢,٠	١٢,٠	١١,٩	١١,٩	١١,٩	١٢,٢	١١,٤	١١,١	١٢,٥	١١,٧	إيطاليا	
١٢,٤	١٢,٢	١٢,١	١١,٩	١١,٥	١١,٥	١١,٧	١٢,٠	١٢,٣	١٢,٥	١٢,٤	فرنسا	
٩,٧	٩,٦	٩,٥	٩,٤	٩,٤	٩,٥	٩,٦	٩,٧	١٠,١	١٠,٦	١٠,٩	كندا	
٨,٣	٨,٣	٨,٤	٨,٦	٨,٨	٨,٨	٨,٧	٩,٠	٩,٥	٩,٨	٩,٩	المملكة المتحدة	
٥,٢	٥,٤	٥,٦	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٥	٥,٩	٦,١	٦,٥	الولايات المتحدة	
٢,٣	٢,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,١	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٢,٥	٢,٨	اليابان	
٦,٧	٦,٨	٦,٩	٦,٨	٦,٨	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٧,٠	٧,٢	٧,٣	المجموع	
نمو أسعار الاستهلاك ^(د)												
١,٥	٢,٠	٢,٤	٠,٣-	١,٤	٢,١	٢,١	٠,٧	١,٤	٢,٨	٥,٤	ألمانيا	
٠,٦	٥,٠	٤,١	٤,٤	٤,١	٦,٩	٧,٠	٤,٤	٢,٣	٢,٧	٥,١	إيطاليا	
١,٠-	٣,٢	٢,٩	٢,٢	١,٤	١,٨	٢,٢	١,٩	٠,٧	٢,٢	١,٨	فرنسا	
٠,٦	٢,٩	١,٨	٠,٠	١,١	٢,٩	٤,٤	١,١	٢,٢	١,٥-	١,٨-	كندا	

أرباع سنة ١٩٩٦			أرباع سنة ١٩٩٥			أرباع سنة ١٩٩٤					
الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	
٠,٧	٥,٥	٢,٠	٠,٧	١,٠	٧,٣	٢,٦	٢,٨	٠,٠	٧,٣	٠,٧	المملكة المتحدة
٢,٠	٤,١	٣,٤	٢,١	١,٧	٢,٥	٢,٥	١,٩	٣,٦	٢,٥	٢,٥	الولايات المتحدة
١,٥-	٢,٧	١,١-	٠,٠	١,١-	١,٥	٢,٢-	٢,٣	١,١-	١,٥	٠,٧	اليابان
٠,٧	٢,٦	٢,١	١,٤	١,١	٢,٣	٢,٣	٢,١	٢,٤	٢,٥	٢,٢	المجموع

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات؛ استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسلطات الوطنية.

(أ) النسبة المئوية للتغير في البيانات المعدلة موسميا من الربع السابق، معبرا عنها بمعدل سنوي (المجموع هو متوسط مرجح استخدم فيه كعامل ترجيح الناتج المحلي الإجمالي السنوي، مقوما بالأسعار وأسعار صرف العملة في عام ١٩٨٨).

(ب) النسبة المئوية لمجموع القوى العاملة، والبيانات معدلة موسميا حسبها وحدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(ج) بالنسبة لبعض البلدان، الربع الثالث من عام ١٩٩٦ هو مجرد تقدير.

(د) النسبة المئوية للتغير عن الربع السابق، معبرا عنها بمعدل سنوي.

الجدول ألف ٣- الاقتصادات المتقدمة النمو: التضخم في أسعار الاستهلاك ١٩٨٧-١٩٩٧^(ب)
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

١٩٩٧(ع)	١٩٩٦(ب)	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	
٢ ١/٤	٢,١	٢,٥	٢,٣	٢,٧	٢,٢	٤,٣	٥,٠	٤,٤	٣,٢	٢,٨	جميع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو
٢ ١/٤	٢,١	٢,٣	٢,١	٢,٥	٣,٠	٤,٢	٤,٨	٤,٢	٣,٠	٢,٦	البلدان الصناعية الرئيسية
١ ١/٤	١,٤	١,٩	٢,٧	٤,٤	٥,١	٣,٥	٢,٧	٢,٧	١,٣	٠,٢	ألمانيا (الغربية)
٣	٣,٩	٥,٣	٤,٠	٤,٥	٥,٢	٦,٢	٦,٥	٦,٢	٥,١	٤,٧	إيطاليا
١ ١/٤	١,٩	١,٧	١,٧	٢,١	٢,٤	٣,٢	٣,٤	٣,٤	٢,٨	٣,٣	فرنسا
١ ٣/٤	١,٤	٢,٢	٠,٢	١,٩	١,٥	٥,٦	٤,٧	٥,١	٤,٠	٤,٤	كندا
٢ ١/٤	٢,٥	٣,٤	٢,٥	١,٦	٣,٧	٥,٩	٩,٥	٧,٨	٤,٨	٤,١	المملكة المتحدة
٣	٢,٩	٣,٠	٢,٦	٢,٧	٣,١	٤,٢	٥,٤	٤,٩	٤,٠	٣,٧	الولايات المتحدة
١ ٣/٤	٠,٠	٠,١	٠,٧	١,٢	١,٧	٣,٣	٣,١	٢,٢	٠,٧	٠,١	اليابان
٢ ١/٤	٢,٧	٣,٤	٣,٢	٣,٨	٤,١	٥,٣	٦,٢	٥,٢	٤,٣	٤,٢	بلدان صناعية أخرى
٢ ١/٤	٢,٥	٣,١	٢,٩	٣,٥	٤,٣	٤,٩	٥,٥	٤,٨	٣,٤	٣,٠	بند تذكيري: أوروبا الغربية
٢ ١/٤	٢,٦	٣,١	٣,٠	٣,٥	٤,٣	٤,٩	٥,٥	٤,٩	٣,٤	٢,٩	الاتحاد الأوروبي (١٥)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات: استنادا الى "الإحصائيات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي.

(أ) تمثل بيانات مجموعات البلدان متوسطات مرجحة استخدمت فيها كعوامل ترجيح لكل سنة نفقات الاستهلاك في نفس السنة مقومة بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٨.

(ب) تقديرات.

(ج) توقعات تستند جزئيا الى مشروع لينك.

الجدول ألف - ٤- الاقتصادات المتقدمة النمو: معدلات البطالة، ١٩٨٧-١٩٩٧^(د)

(النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة)

١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	(١٩٩٧) (هـ)
٧,٧	٦,٦	٦,١	٦,٠	٦,٧	٧,٤	٨,١	٨,٠	٧,٦	٧,٦	٧ ¼
٦,٧	٦,١	٥,٧	٥,٦	٦,٢	٦,٨	٧,٢	٧,١	٦,٧	٦,٨	٦ ¼
٦,٢	٦,٢	٥,٦	٤,٩	٤,٢	٤,٦	٧,٩	٨,٤	٨,٢	٨,٩	٩
١٠,٩	١١,٠	١٠,٩	١٠,٣	٩,٩	١٠,٥	١٠,٣	١١,٤	١١,٩	١٢,٠	١٢
١٠,٤	٩,٨	٩,٣	٩,٠	٩,٥	١٠,٤	١١,٧	١٢,٣	١١,٦	١٢,٣	١٢ ¼
٨,٨	٧,٧	٧,٣	٨,١	١٠,٢	١١,٣	١١,٢	١٠,٤	٩,٥	٩,٦	٩ ¼
١٠,٣	٨,٥	٧,١	٦,٨	٨,٨	١٠,١	١٠,٥	٩,٦	٨,٨	٨,٣	٧ ¼
٦,١	٥,٤	٥,٢	٥,٤	٦,٦	٧,٣	٦,٩	٦,١	٥,٦	٥,٣	٥ ¼
٢,٩	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٣,١	٣,٤	٣ ¼
٩,٨	٩,٣	٨,٤	٨,١	٨,٩	١٠,١	١٧,٢	١٢,٥	١١,٨	١١,٧	١١ ¼
٩,٧	٩,١	٨,٣	٧,٧	٨,٠	٨,٩	١٠,٧	١١,١	١٠,٧	١٠,٩	١٠ ¼
١٠,٠	٩,٤	٨,٥	٧,٨	٨,٢	٩,١	١٠,٩	١١,٣	١٠,٩	١١,١	١١

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات: استنادا الى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) بالنسبة للبلدان السبعة المذكورة و ١٠ بلدان أخرى، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتوحيد بيانات البطالة من أجل قابلية المقارنة فيما بين البلدان وبمرور الزمن، وفقا لتعاريف مكتب العمل الدولي (انظر "معدلات البطالة الموحدة: المصادر والأساليب" لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باريس، ١٩٨٥))، واستخدمت التعاريف والتقديرات الوطنية للبلدان الأخرى.

(ب) تقديرات.

(ج) توقعات تستند جزئيا الى مشروع لينك.

(د) قبل كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تشير البيانات الى ألمانيا الغربية وحدها.

الجدول ألف - ٥- الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١٩٨٧-١٩٩٧^(أ)
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦ ^(ب)	١٩٩٧ ^(ج)
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال ^(د)	٢,٦	٤,٥	٢,١	٦,١-	٨,٦-♦	١٢,٠-	٧,١-	٩,٠-	١,٨-	١,٣-	١ ¼
أوروبا الوسطى والشرقية ^(هـ)	٢,٢	٢,٧	٠,١	١١,١-	١٠,٦-♦	٣,٠-	٠,٢	٤,٠	٥,٨	٣,٩	٤ ¼
ألبانيا	٠,٨-	١,٤-	٩,٨	١٣,١-	٢٩,٤-	٦,٠-	١١,٠	٧,٤	٦,٠	٦,٥	٦
بلغاريا	٦,١	٢,٦	٠,٤-	٩,١-	٦,٩-	٥,٧-	٣,٧-	٢,٢	٢,٥	٤,٠-	صفر
بولندا	٢,٠	٤,٤	٠,٢	١١,٦-	٧,٠-	٢,٦	٣,٨	٥,٠	٧,٣	٥,٣	٥ ¼
تشيكوسلوفاكيا السابقة	٠,٨	٢,٦	١,٣	١,٢-	١٤,٢-	٦,٤-					
الجمهورية التشيكية							٠,٩-	٢,٦	٤,٨	٤,٧	٥
رومانيا	٠,٨	٠,٥-	٥,٨-	٨,٢-	١٢,٩-	٨,٨-	٣,٠-	٤,٠	٦,٩	٤,٥	٤
سلوفاكيا							٤,١-	٤,٨	٧,٣	٦,٠	٥
هنغاريا	٣,٨	٢,٧	٣,٨	٢,٣-	١١,٩-	٣,٠-	٠,٨-	٢,٩	١,٥	١,٠	٢
دول البلطيق						٣١,٦-	١٤,٤-	١,٥	١,٣	١,٧	٢
إستونيا						١٤,٨-	٧,٨-	٤,٠	٣,٠	٢,٣	٣
لاتفيا						٣٤,٩-	١٤,٩-	٠,٦	١,٦-	١,٥	١ ½
ليتوانيا						٣٥,٠-	١٧,٠-	١,٠	٢,٧	١,٠	١ ¼
الاتحاد السوفياتي السابق	٢,٨	٥,٢	٣,٠	٤,٠-	٨,٠-						
رابطة الدول المستقلة ومنها:						١٤,١-	٩,٦-	١٤,٦-	٥,٧-	٤,٤-	¼-
الاتحاد الروسي						١٤,٥-	٨,٧-	١٢,٦-	٤,٠-	٥,٠-	١-
أوكرانيا						١٣,٧-	١٤,٢-	٢٣,٠-	١١,٨-	٩,٢-	٢ ¼-
كازاخستان						١٣,٠-	١٢,٩-	٢٤,٦-	٨,٩-	٠,٧	١ ¼

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

♦ تشير إلى انقطاع في السلسلة.

(أ) مجاميع مجموعات البلدان هي متوسطات تم ترجيحها بالناتج المحلي الإجمالي بدولارات عام ١٩٨٨، للإطلاع على المنهجية المستخدمة، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٢: الاتجاهات والسياسات الراهنة في الاقتصاد العالمي" (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.C.1 و Corrigena)، المرفق، نص تمهيدي.

(ب) تقدير جزئي.

(ج) توقعات تستند جزئياً إلى مشروع لينك.

(د) بما في ذلك الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة حتى عام ١٩٩٠.

الجدول ألف - ٦ - البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١٩٨٧-١٩٩٧
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	
٦	٥,٧	٥,٢	٥,٤	٥,٠	٤,٩	٢,٥	٢,١	٢,٥	٤,٥	٤,١	جميع البلدان النامية ^(١) ومنها:
٤	٤,١	٢,٨	٢,٠	-٠,٤	-٠,٨	١,٤	٢,٢	٢,٠	٢,٧	-٠,٦	أفريقيا
٣ ١/٤	٢,٦	٢,١	-٠,٨	-٠,٢	٢,٥	٢,١	٢,٢	٢,٧	١,١	-٠,٧	البلدان المصدرة الصافية للطاقة
٤	٤,٧	٢,٤	٢,٢	١,١	١,٠	-٠,٦	١,١	٢,٢	٤,٤	٢,٠	البلدان المستوردة الصافية للطاقة
٤	٢,٠	١,٠	٤,٦	٢,٠	٢,٢	٢,٩	-٠,١	١,٠	-٠,٧	٢,٠	أمريكا اللاتينية
٤	٢,٧	٢,٢	٢,٥	-٠,٨	٢,٧	٤,٧	٤,٧	-٠,٧	٢,١	٢,٢	البلدان المصدرة الصافية للطاقة
٤	٢,٢	٢,٨	٥,٨	٤,٤	١,٢	١,٨	٢,٦	١,١	-٠,٥	٢,٢	البلدان المستوردة الصافية للطاقة
٦ ١/٤	٦,٤	٧,٢	٦,٧	٥,٥	٥,٢	٥,٤	٦,٦	٦,٢	٨,٥	٧,٠	جنوب وشرقي آسيا ^(٢)
٢ ١/٤	٢,٧	٢,٩	-٠,٤	٢,٦	٥,٧	-٠,٢	١,٩	٢,٢	-٠,٠	-٠,٨	غرب آسيا
											بنود تذكيرية:
											الاقتصادات النامية الرئيسية ^(٣)
١٠	٩,٨	١٠,٢	١١,٨	١٣,٤	١٣,٢	٨,٠	٢,٩	٤,٢	١١,٢	١١,١	الصين
٤	٢,٠	٤,١	٥,٨	٤,١	-٠,٨	-٠,٩	٤,٤	٢,٢	-٠,١	٢,٤	البرازيل
٦ ١/٤	٦,٥	٦,٦	٥,٤	٢,٩	٤,٠	٢,٠	٥,٥	٥,٢	٩,٦	٤,٥	الهند
٦ ١/٤	٦,٧	٩,٠	٨,٤	٥,٨	٥,١	٩,١	٩,٥	٦,٤	١١,١	١١,٥	جمهورية كوريا
٤	٤,٢	٦,٢	٢,٥	-٠,٤	٢,٨	٢,٦	٤,٤	٢,١	١,٤	١,٨	المكسيك
٢ ١/٤	٤,٠	٢,٠	-٠,٠	١,٨	٦,٠	٦,٠	١٠,٠	٤,٠	٢,٠	٢,٥	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٦	٥,٩	٦,١	٦,٥	٦,٢	٦,٨	٧,٦	٥,٤	٨,٢	٧,٨	١٢,٧	تايبوان (مقاطعة الصين)
٧ ١/٤	٧,٥	٨,١	٧,٥	٦,٥	٦,٢	٦,٦	٧,٤	٧,٤	٦,٥	٢,٦	اندونيسيا
٢ ١/٤	٢,٨	٤,٤	٧,٤	٦,٤	٨,٧	٨,٩	-٠,٤	٦,٢	٢,٨	٢,١	الأرجنتين
٢ ١/٤	٢,٠	٢,٢	٢,٧	١,٢	٢,٢	١,٠	-٠,٢	٢,٤	٤,٢	٢,١	جنوب أفريقيا
٢ ١/٤	٤,٠	١,٥	٢,٧	١,٦	٢,٠	٦,٠	٩,٠	-٠,٢	٧,٦	١,٤	المملكة العربية السعودية
٤ ١/٤	٧,٠	٧,٩	٦,٠	٨,٠	٦,٤	-٠,٧	٩,٢	-٠,٤	٢,٢	٢,٢	تركيا
٦ ١/٤	٧,٠	٨,٦	٨,٦	٨,٠	٧,٤	٨,٠	١٠,٠	١٢,٧	١٢,٢	٧,١	تايلند
٤ ١/٤	٤,٩	٢,٩	١,٥	-٠,٧	-٠,١	-٠,٤	١,٢	١,٥	٢,٩	-٠,٦	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا)
٤ ١/٤	٤,٩	٤,١	٢,٢	١,١	٢,٤	-٠,٦	٢,٠	١,٩	١,٦	١,١	أقل البلدان نمواً ^(٤)

حواشي الجدول ألف - ٦

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

- (أ) تقديرات أولية.
- (ب) توقعات، تستند جزئيا إلى مشروع لينك.
- (ج) تشمل ٩٢ بلدا تمثل ٩٨ في المائة من سكان جميع البلدان النامية.
- (د) باستثناء الصين.
- (هـ) مدرجة حسب الترتيب التنازلي لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- (و) بالاستناد إلى بيانات وتقديرات ٣٦ بلدا من أقل البلدان نموا الـ ٤٨، التي تمثل ٩٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة.

الجدول ألف - ٧ - التجارة العالمية: معدلات نمو أحجام الصادرات ١٩٨٧-١٩٩٧

١٩٩٧ (ب)	١٩٩٦ (د)	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	
٧ ١/٤	٥,٨	٩,١	١٠,١	٣,٢	٤,٧	٤,١	٥,٤	٧,٦	٧,٣	٥,٢	التجارة العالمية ^(أ)
٥ ١/٤	٤,٧	٨,٧	١٠,١	١,٨	٤,٢	٣,٥	٥,٠	٧,١	٧,٩	٤,٥	الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ومنها
٧ ١/٤	٦,٣	١٤,٠	١١,٥	٦,٩	٨,٢	٦,٠	٦,٩	٨,٤	١٥,٩	٨,١	أمريكا الشمالية
٥ ١/٤	٤,٣	٧,٦	١١,١	٠,٤	٣,٤	٢,٣	٤,١	٧,٤	٥,٩	٤,٢	أوروبا الغربية
٥	٢,٨	٣,٣	١,٧	٢,٥	١,٥	٢,٥	٥,٣	٤,٣	٥,٩	٠,٤	اليابان
..	٧,٩	١٨,٢	٩,٥	١,٤	٤,٥	٢,٥	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال
..	٨,٠	٩,٥	١٩,١	٠,٤	٠,١	٩,٤	٦,١	٢,٩	٤,٢	١,٨	أوروبا الشرقية
..	٢٢,٧	٣١,٠	١٣,٠	٠,١	٤,٩	٣,٤	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق
١٠ ١/٤	٩,٠	١١,٢	١١,٥	٧,١	٥,٦	٨,٧	٩,١	١٠,٧	٦,٣	٨,٥	البلدان النامية ومنها
..	٠,٩	٥,٦	٣,٢	٣,٤	٥,٠	٧,٧	١٤,٧	٥,٠	٠,٥	١,٠	أفريقيا ^(د)
..	١٥,١	١٤,٦	٩,٢	٧,٦	٣,١	٤,٩	٢,٩	٧,١	٥,٧	٤,٩	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	٨,٣	١٢,٦	١٤,٧	١١,٣	١٠,١	١٦,٠	٧,٦	١١,٠	١٢,٩	١٨,٢	جنوب وشرقي آسيا
..	٢,٢	١,٩	٥,٦	٩,٧	٣,٧	٣,٤	٢,١	٨,٨	١١,٢	٧,٧	غربي آسيا
..	٢,٨	١٦,٩	٢٩,٠	٧,٧	١٥,٤	١٨,٣	١٤,٤	٨,٤	١٠,١	١١,٨	الصين

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

♦ تشير إلى انقطاع في السلسلة.

.. تشير الى عدم كفاية المعلومات لوضع تقدير على درجة مقبولة من الثقة.

(أ) تقدير أولي.

(ب) توقعات تستند جزئيا إلى مشروع لينك.

(ج) باستثناء الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال منذ عام ١٩٩٢، نظرا لعدم اكتمال البيانات.

(د) باستثناء جنوب أفريقيا.

الجدول ألف - ٨ - الأسعار الدولية للسلع الأساسية غير الوقودية المصدرة من البلدان النامية، ١٩٨٠-١٩٩٦

(النسبة المئوية للتغير السنوي)^(د)

بند تذكيري: النفط الخام ^(د)	الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية ^(د)	أسعار صادرات المصنوعات ^(ب)	رقم قياسي موحد		المعادن والفلزات	المواد الأولية الزراعية	الزيوت النباتية والبيذور الزيتية	المشروبات المدارية	الأغذية	
			حقوق السحب الخاصة	دولار						
٢١,٥	١٤,٩	١١,١	٢٧,٦	٢٧,٦	١١,٦	١٠,٦	١٢,٢-	٦,٣-	٦٥,٥	١٩٨٠
٢,٥-	١١,٧-	٦,٠-	٩,٠-	١٧,٠-	١٦,٠-	١٢,٥-	٤,٣-	١٧,٨-	٢٠,٠-	١٩٨١
٧,٢-	٢٠,١-	٢,١-	١٦,٤-	٢١,٨-	١٢,٢-	١٢,٤-	١٩,٦-	٥,٢-	٣١,٨-	١٩٨٢
١٠,٣-	٩,٩	٣,٣-	٩,٨	٦,٣	٧,٦	٦,٨	١٨,٩	٤,٣	٥,٣	١٩٨٣
٢,٩-	٠,٠	٣,٤-	٠,٠	٣,٤-	٧,١-	٠,٩	٣٤,٦	١٤,٦	١٥,٩-	١٩٨٤
٤,٢-	١٢,٢-	٠,٠	١٠,٧-	١٢,٢-	٤,٨-	٩,٩-	٣٠,٦-	٩,١-	١٢,٨-	١٩٨٥
٤٩,٩-	١٢,٢-	١٩,٨	١٠,٠-	٤,٠	٥,٠-	٢,٠	٣٨,٠-	٢٤,٠	١٠,٠	١٩٨٦
٣١,٠	٨,٧-	١٢,٧	٦,٧-	٢,٩	١٨,٩	١٦,٧	١٧,٧	٣٤,٧-	٦,٤	١٩٨٧
١٩,٧-	١٦,٧	٨,١	٢١,٤	٢٦,٢	٤٥,١	٨,٤	٣١,٥	١,٢	٢٩,٩	١٩٨٨
٢١,٦	١,١	١,١-	٤,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١١,٥-	١٤,٦-	٥,٩	١٩٨٩
٢٨,٦	١٤,٤-	٩,٩	١١,٢-	٥,٩-	٩,٨-	٤,٧	١٢,٩-	١١,٤-	٦,٢-	١٩٩٠
١٦,٤-	٦,٣-	٠,٠	٧,٤-	٦,٣-	٩,٥-	٠,٧-	٨,١	٨,١-	٦,٦-	١٩٩١
١,٠-	٦,٢-	٣,٠	٥,٧-	٣,٤-	٣,٧-	٣,٧-	٧,٥	١٤,٠-	٢,١-	١٩٩٢
١١,٤-	٢,٥	٥,٨-	٢,٤-	٣,٥-	١٤,٧-	٦,٢-	٠,٠	٦,١	٠,٧	١٩٩٣
٤,٩-	١٥,٦	٢,١	١٤,٨	١٨,٠	١٢,٦	١٥,٧	٢٤,٤	٧٥,٠	١٠,١	١٩٩٤
٨,٨	٠,٨	٩,١	٣,٢	٩,٩	٢٠,٠	١٥,٠	١٠,٣	١,١	٥,٩	١٩٩٥
١٤,٠	١,٣-	١,٥-	٢,٨	٢,٨	١١,٩-	١٠,٤-	٣,٧-	١٨,٦-	١٠,٦	١٩٩٦ ^(د)
٢٥,٤	١١,٠	٩,٣	١٢,٨	٢١,٣	٣٩,٤	٢٩,٤	٢٤,١	٧٢,٣	٠,٤-	١٩٩٥ أولاً
١٤,٢	٣,٠	١٢,٢	٤,٥	١٥,٦	٢٥,٣	٢٤,١	١٢,١	٢٨,٦	٢,٩	ثانياً
٤,١-	٠,٠	٥,٩	٢,١	٥,٩	١٩,٥	٣,٩	٩,٦	٢٧,٨-	١٠,٨	ثالثاً
٢,٩	٣,٣-	٤,٩	٠,٠	١,٤	١,٩	٥,٤	٢,٤-	٢٦,٧-	٩,٣	رابعاً
٨,٢	١,٦-	٠,٠	٢,٧	١,٦-	٨,١-	٩,٦-	٧,٢-	٢٢,٦-	١٢,٣	١٩٩٦ أولاً
٧,٧	٣,٠	٣,٦-	٧,٢	٠,٧-	٧,٣-	١٤,٣-	١,٢	١٨,٢-	١٤,٤	ثانياً
٢٧,١	٥,٢-	٠,٩-	١,٤-	٦,٠-	٢٠,٣-	٦,٩-	٤,٨-	١٤,٣-	٤,٥	ثالثاً

حواشي الجدول ألف - ٨

المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) "النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية"،
والأمم المتحدة، "النشرة الشهرية للإحصائيات"؛ و "النشرة الإحصائية" للأوبك.

- (أ) بالنسبة للبيانات الربعية، معدل النمو للربع المذكور متناسب مع الربع نفسه من السنة السابقة.
- (ب) مؤشر أسعار صادرات البلدان المتقدمة النمو من السلع المصنعة.
- (ج) المؤشر المختلط لأسعار السلع الأساسية بالدولار بعد تخفيض مؤشر أسعار صادرات السلع المصنعة.
- (د) سلة الأوبك لخامات النفط السبعة.
- (هـ) ثلاثة أرباع فقط.

الجدول ألف - ٩ - الأموال التي تم جمعها في أسواق القروض الدولية، ١٩٨٦-١٩٩٦
(بلايين الدولارات)

١٩٩٦ ^(أ)	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
٧٨٨,٦	٨٤١,٣	٦٦٩,٧	٦٢٥,٨	٤٥٨,٣	٤٢٢,٥	٣٦١,٤	٣٨٥,٣	٣٧١,٩	٣٠٣,٧	٣١٧,٤	مجموع العالم
											مصنفة حسب جهة الاقتراض
٦٧١,٥	٧٧٧,١	٥٧٧,٨	٥٢٤,٢	٣٩٦,٥	٣٧٣,٠	٣١١,٨	٤٤,٥	٣٢٩,٢	٢٥٩,٩	٢٨٣,٥	الاقتصادات المتقدمة النمو
٤,٦	٦,٨	٣,٦	٦,٢	١,٥	١,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٣	٣,٧	٣,٩	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال
٩٤,٠	٨٩,٧	٧٥,٩	٦٤,٧	٣٩,٤	٤٣,٢	٢٩,٥	٢٣,١	٢٧,٩	٢٨,٢	٢٣,٩	البلدان النامية
١٨,٥	١٧,٧	١٢,٤	٢٠,٧	٢٠,٩	١٤,٧	١٥,٤	١٢,٩	١٠,٥	١١,٩	١٠,١	المؤسسات المتعددة الأطراف
											مصنفة حسب نوع الأوراق المالية
٥٢٢,٤	٤٦٧,٣	٤٢٨,٦	٤٨١,٠	٣٣٣,٧	٣٠٨,٧	٢٢٩,٩	٢٥٥,٨	٢٢٩,٧	١٨٠,٨	٢٢٨,١	السندات
٤٣٣,١	٣٧١,٣	٣٦٨,٤	٣٩٤,٦	٢٧٦,١	٢٥٨,٢	١٨٠,١	٢١٢,٩	١٧٨,٩	١٤٠,٥	١٨٧,٧	السندات الدولية
٨٩,٣	٩٦,٠	٦٠,٢	٨٦,٤	٥٧,٦	٥٠,٦	٤٩,٨	٤٢,٩	٥٠,٨	٤٠,٣	٤٠,٤	عمليات التوظيف الأجنبية والخاصة
٢٦٦,٣	٣١٤,٠	٢٤١,١	١٤٤,٨	١٢٤,٦	١٢٣,٨	١٣١,٥	١٢٩,٥	١٤٢,٢	١٢٢,٩	٩٢,٣	القروض
٢٥٨,١	٣٧٠,٢	٢٣٦,٢	١٣٦,٧	١١٧,٩	١١٦,٠	١٢٤,٥	١٢١,٢	١٢٥,٦	٩١,٧	٦٣,٢	قروض المصارف
٨,١	٣,٨	٤,٩	٨,٢	٦,٧	٧,٧	٧,٠	٨,٤	١٦,٦	٣١,٢	٣٠,٠	مرافق أخرى

المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "الإحصاءات المالية الشهرية".

(أ) البيانات هي عن تسعة أشهر فقط.
